النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 652 | من 30 أبريل الى 6 ماي 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

فاتح ماي، الحوار الاجتماعي المغشوش وواقع الطبقة العاملة

09 08 07

عبد الله غميمط :

ضيف العدد

إن الرهان الاستراتيجي اليوم لا يكمن فقط في تحقيق مطالب آنية، بل في المساهمة في إعادة بناء حركة عمالية مستقلة، ديمقراطية، وكفاحية، قادرة على مواجهة المشروع النيوليبرالي في شموليته.

15

الطلبة المناضلون والعمال: حلف طبقي بدون أدوات تنظيم 13

مسرحية الحوار الاجتماعي: فاتح ماي 06

كلمة العدد:

لا طائل من الحوار الاجتماعي مع حكومة الظل

في الأسابيع الماضية وخاصة بعد المجلس الوزاري الأخير والمنعقد يوم 9 أبريل 2026، توضح المشهد السياسي بشكل جلي لا يحتمل أي تأويل. لقد توضحت طبيعة الحكومة القائمة أو المقبلة وكذلك البرلمان الحالي والذي سيخلفه بعد انتخابات شتنبر 2026. لقد تقرر في المجلس الوزاري المذكور إطلاق برنامج سياسي اجتماعي واقتصادي يغطي فترة 8 سنوات من 2026 إلى غاية 2034، ورصدت له ميزانية جد معتبرة بلغت قيمتها 210 مليار درهم. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تقرر أن تتكلف وزارة الداخلية وأجهزتها الوطنية والجهوية والمحلية بالإشراف والتنفيذ مع صلاحية «إحداث شركات مساهمة يترأس مجلس إدارتها رئيس الجهة، حيث ستعوض هذه الشركات الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع المحدثة بموجب القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، وذلك بما يتيح الجمع بين متطلبات الحكامة والرقابة العمومية، ومرونة التدبير ونجاعة الأداء المستمدة من القطاع الخاص.» حسب نص البلاغ الصادر في هذا الشأن.

وإذا أضفنا لكل هذا ما يتعلق بالبرنامج المطبق في إطار إعداد مباريات كأس إفريقيا للأمم وكأس العالم لكرة القدم ذلك البرنامج الذي خصصت له ميزانية تفوق 250 مليار درهما، فسيكون النظام قد قرر ونفذ سياسات تخدم استراتيجية مفروضة وتغطي فترة تمتد من 2024 الى غاية 2034 بميزانية تفوق 460 مليار درهما من دون ان يحترم حتى شكليات دستوره.

لقد تقرر هذا البرنامج خارج الالتزام ببعض قواعد اللعبة السياسية كما ينظمها دستور 2011، ولم يكلف النظام نفسه حتى عناء ومشقة الإعلان عن تعطيل تلك القواعد الدستورية والآليات والمؤسسات المعنية بها. وبذلك تم تعطيل صلاحيات البرلمان والحكومة.

إن ماحدث يوم 8 ابريل هو ممارسة عملية لفصول الدستور وتأويل لبنوده وتفعيل لسلطة قائمة الذات لا تقبل النقاش أو الجدال.

وبعد الذي حدث يظهر جليا بان النظام القائم لم يعد يهتم كثيرا باحترام الشكليات والالتزام بديمقراطية الواجهة التي طبعت الحياة السياسية بالمغرب منذ بداية ستينيات القرن الماضي؛حيث اتخذ قرار استبعاد البرلمان والحكومة من المشاركة ولو شكليا في وضع برنامج سيحكم المغرب إلى غاية 2034 ورصد ميزانية ثقيلة جدا ستمول من دون شك من جيوب المواطنات والمواطنين عند تسديد الديون لسنوات طويلة جدا.

طبعا أصبح الجميع يطرح سؤالا منطقيا حول ما ذا تبقى للبرلمان وللحكومة؟ ما هي المهام التي ستستند لهذه الجهات في الولايتين القادمتين بعد انتخابات شتنبر 2026 وتلك التي ستليها بعد أربع سنوات؟

إننا نجيب على تلك الأسئلة. والوقائع على الأرض تؤكد ما نذهب اليه.

نحن أمام مؤسسات شكلية منذ القديم وزادت شكليتها وحتى عدم جدواها اليوم. فالحكومة الحالية وتلك التي ستخلفها ليست إلا حكومة ظل. إنها موظفة مثل تلك الكراكيز وعرائس القصب التي يتلهى بها الأطفال في مسرحيات الدمى.

هذا هو المشهد الحقيقي والبئيس الذي عاشته الطبقة العاملة ومجموعة الشغيلة ببلادنا وهي تتابع مسرحية الحوار الاجتماعي الأخير. إن قيادات المركزيات النقابية تتأبط ملفاتها ومطالبها، وبعد أن دعا بعضها إلى تحركات تسخينية هنا أو هناك معتقدة أنها تحشد موازين القوة وتظهر أنها تجري الحوار تحت ضغط الشارع، والحال أن تلك القيادات تتفاوض مع كراكيز وأشباح لا تملك قرارها بيدها ولا تملك ميزانية يمكن صرفها في الاستجابة إلى مطالب الطبقة العاملة ومعها بقية فئات الشغيلة المتعلقة بالزيادة في الأجور ومحاربة الغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة وشغل وسكن لائق.

إن الجهة المسؤولة عن هذه الأوضاع البئيسة هي المتحكمة في زمام الأمور وتضع البرامج وترصد الميزانيات الكبيرة جدا وهي من تقرر السياسات العمومية وما الحكومة الا جهاز تنفيذ مغلوب على أمره.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي في بيان فاتح ماي 2026:

يا عمال وعاملات المغرب اتحدوا للنضال ضد الاستغلال الرأسمالي والقمع المخزني والتغلغل الصهيوني والهيمنة والحروب الامبريالية

تحيي الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم فاتح ماي 2026 في ظل استمرار جرائم الابادة للكيان الصهيوني بفلسطين والعربدة الامبريالية الأمريكية ودق طبول الحرب والاعتداء على سيادة الدول والشعوب ومواردها ومقدراتها الاقتصادية في فنزويلا وإيران وكوبا ولبنان وغيرها ، وفي ظل تغيرات جوهرية في الأسواق المتعلقة بالطاقة، مما يؤثر على أوضاع الطبقة العاملة الاجتماعية بسبب الغلاء والفوارق الطبقية والاستغلال المتنامي، ويدفعها نحو المزيد من الوحدة والتنظيم والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي المتنامي وضد تهديد الحقوق والمكتسبات العمالية.

وفي ضل هذا الوضع العام تحيي الطبقة العاملة المغربية إلى جانب سائر عاملات وعمال العالم، عيدها الأممي، فاتح ماي 2026، في ظروف جد صعبة، عنوانها التردي الخطير لأوضاعها ولأوضاع عموم الكادحين/آت وضمنهم الفلاحين/آت الصغار، وتتميز ب:

• تصعيد الاستغلال الرأسمالي المتوحش عبر السياسات الطبقية للدولة المؤدية حتما إلى تفاقم البطالة، بما فيها بطالة حاملي الشهادات، وإلى استفحال الهشاشة في الشغل.

• انخفاض القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية بسبب الارتفاع الخطير لأثمان المواد الأساسية لعيش المواطنين/آت، في ظل جمود الأجور والتعويضات والمعاشات ومداخيل عموم المواطنين/آ وارتفاع الضغط الضريبي وتدهور الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكن والمرافق العمومية الأخرى، نتيجة زحف الخوصصة وتغليب منطق أولوية الأرباح على مصلحة الطبقات الشعبية.

• تدهور أوضاع الفلاحين/آت الكادحين بشكل غير مسبوق نتيجة مخططي المغرب الأخضر والجيل الأخضر وعجز الدولة على مواجهة الجفاف والفيضان على السواء ، و التسلط على أراضي ومياه الفلاحين/آت وهو ما أدى إلى ضرب الأمن الغذائي لشعبنا والإجهاز على سيادتنا الغذائية.

• الهجوم الكاسح على الحريات النقابية والحقوق العمالية عامة من طرف تحالف السلطة والباطرونا من خلال مصادرة الحقوق النقابية بالمؤسسات الاقتصادية كالطرد من العمل لأعضاء المكاتب النقابية فور تشكيل هذه المكاتب ، وعدم تسليم وصولات الإيداع القانونية للنقابات والتسريح الجماعي للعمال.، في انتهاك مفضوح لقوانين الشغل على علاتها. ويتم كل هذا في ظل رفع شعار «دولة الحق والقانون» و»الدولة الاجتماعية» كغطاء لسياسات تهدف إلى المزيد من تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء وخنق الحريات.

• الإجهاز على الحق في الإضراب، عبر تمرير القانون التكبيلي والتجريمي لممارسته. والاصرار على محاولة تمرير مشروع قانون تخريب أنظمة التقاعد تحت مسمى «الاصلاح» مما يجهز على مكتسبات الشغيلة في ظل انحدار مستوى المعيشة بسبب الغلاء المستشري. واستمرار استهداف حقوق العمال / آت لفرض المزيد من «المرونة» في ميدان الشغل لصالح الباطرونا.

• الهجوم الشرس على الحريات العامة وحقوق الإنسان ببلادنا والذي أدى إلى منع أنشطة عدد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والثقافية والجمعوية ، ومنها حرمان حزبنا النهج الديمقراطي العمالي من عدد من حقوقه المشروعة كحزب(وصولات الملف القانوني لفروعه، الحق في الاعلام العمومي، الحق في استعمال القاعات العمومية والخاصة..إلخ) ،دون الحديث عن تصاعد موجة الاعتقالات في صفوف مناضلي/ات الشعب والصحفيين والمدونين ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي طرح على نفسه مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، وبتعاون مع سائر المعنيين لتشييد صرح هذا المشروع التاريخي العظيم، ، كحزب للطلائع العمالية المناضلة وسائر الكادحين/ات والمثقفين/ات الثوريين، يؤكد ما يلي:

• إن «الحوارات الاجتماعية»، كما تريدها حكومة الباطرونا، تهدف بالأساس إلى فرض السلم الاجتماعي على الشغيلة بأبخس ثمن وتأبيد استغلال واستعباد الطبقة العاملة من طرف الرأسمالية المتوحشة.

إن البديل للحوارات الاجتماعية المغشوشة هو النضال النقابي الحازم. وإننا في النهج الديمقراطي العمالي، بارتباط مع إيماننا العميق بوحدة الطبقة العاملة ووحدة مصالحها، وفي ظل التشتت المشؤوم الذي تعاني منه الحركة النقابية العمالية، ندعو بقوة إلى النضال الوحدوي وإلى الوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة. وفي هذا الإطار نحيي النضالات الوحدوية بقطاعات التعليم والصحة والفلاحة والجماعات الترابية والمحامين، وكذا النضالات الفئوية لمختلف شرائح المأجورين

إن حزبنا، النهج الديمقراطي العمالي، لاعتباره العمل النقابي أداة ضرورية لتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة، يدعو جميع العاملات والعمال وكافة الشغيلة للانخراط في العمل النقابي دون تردد، والعمل على تصحيح مساره من خلال تخليقه ودمقرطته، يعتبر أن العمل النقابي غير كاف وحده للتحسين الدائم لأوضاع الشغيلة ولتحررها من الاستغلال والقهر، الذي يفترض القضاء على النظام الاستغلالي الرأسمالي وبناء نظام اشتراكي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة مدعومة بحلفائها من الكادحين/آت.

• لذا فإننا بقدر ما ننادي إلى تقوية العمل النقابي وتصحيحه، ندعو الطلائع العمالية إلى المشاركة المباشرة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لتوفير القيادة للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي في أفق المجتمع الاشتراكي وعلى طريق المجتمع اللاطبقي الذي ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان.

ونحن إذ نخلد عيدنا الأممي يوم الجمعة فاتح ماي 2026، فإننا نستحضر مطالبنا الملحة ومواقفنا الأساسية المتجسدة في

توقيف موجة الغلاء عبر إجراءات ملموسة وعاجلة لتخفيض الأثمان، منها الإلغاء للضريبة على القيمة المضافة أو تقليصها بالنسبة لعدد من مواد الاستهلاك والتصدي للمضاربين والاحتكاريين.

الزيادة العامة في الأجور والتعويضات والمعاشات وفقا للسلم المتحرك للأثمان والأجور، وتخفيض الضريبة على الأجور ورفع قيمة الحد الأدنى للأجور إلى 6000 درهم شهريًا في القطاعين العام والخاص، مع تطبيق توحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة.

سن ضريبة تصاعدية على الثروة.

تطبيق قوانين الشغل على علاتها، والتزامات الحكومة الواردة في اتفاقاتها مع النقابات، والأحكام القضائية الصادرة لصالح الشغيلة.

توقيف موجة التسريحات من العمل وإيجاد الشغل القار للمعطلين بدءًا بفتح أبواب الوظيفة العمومية لتشغيلهم.

تمكين الشغيلة عامة وسائر المواطنين/ات من الحماية الاجتماعية الفعلية والشاملة بجميع المجالات.

احترام الحريات والحقوق النقابية والتخلي عن مشاريع القوانين العدوانية على الحقوق الشغلية.

حل نزاعات الشغل التي طال أمدها مثل سيكوميك بمكناس والنسيج بطنجة وغيرها، والاستجابة لمطالب النزاعات الشغلية الاخرى القائمة ومطالب الحراكات الشعبية عبر ربوع الوطن وفي مقدمتها مطالب ساكنة فكيك من أجل الحق في الماء.

احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومعتقلي كافة الحراكات الشعبية، والمدونين والمعتقلين بسبب مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم.

وقف مسلسل الخوصصة للمرافق والمؤسسات العمومية وتأميم المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية وفي مقدمتها شركة لاسمير لتكرير النفط

جعل حد للسطو على أراضي ومياه الفلاحين واتخاذ إجراءات مستعجلة لصالح الفلاحين/ات الكادحين المتضررين من الفياضانات ومن الأوضاع المزرية بالبادية ومن سياسة المغرب الأخضر والجيل الأخضر والسير نحو إصلاح زراعي جذري وسياسة فلاحية توفر شروط السيادة الغذائية لشعبنا.

استنادا إلى ما سبق، يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي الى:

تقوية وتفعيل جبهة الدفاع عن الحقوق والمكتسبات الاجتماعية كأداة للنضال الاجتماعي الوحدوي وتأسيس آليات تنظيمية لها وطنيا وبسائر المناطق.

تقوية دور الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع للتمكن من إسقاط التطبيع الخياني للدولة المخزنية مع الكيان الصهيوني ومن دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولته الوطنية الديمقراطية فوق كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

التضامن مع كافة الشعوب في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية وحروبها ، وفي مقدمتها في فنزويلا وإيران وكوبا ولبنان والسودان وغيرها.

لنشارك جميعا في تظاهرات 1 ماي 2026 مع النقابات المناضلة.

عاش فاتح ماي، رمزًا ومحطة للنضال العمالي وللتضامن الأممي.

عاش كفاح شعبنا للتخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي

على طريق الاشتراكية المنشودة.

عن المكتب السياسي،

27 أبريل 2026

مكناس:

تزامنا مع المعرض الدولي للفلاحة:

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تنظم وقفة احتجاجية للمطالبة بانصاف الشغيلة

نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تجمعا الاحتجاجيا صباح يوم الأحد 26 أبريل 2026 على أمام مقر المديرية الجهوية للفلاحة بمكناس، بالموازاة مع النسخة الثامنة عشرة للمعرض الدولي للفلاحة، وذلك في إطار تنزيل برنامج «معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي».

وقد عرف التجمع الاحتجاجي نجاحاً مهماً، سواء من حيث الحضور الكبير للمسؤولين النقابيين في الفروع الجامعية والنقابات الوطنية، أو من حيث الشعارات القوية التي رُفعت خلاله، والتي ترجمت حجم سخط الشغيلة الفلاحية وتذمرها من حالة «البلوكاج» التي تعرفها ملفاتها الملحة، والتي كانت موضوع عدة اتفاقات مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، في إطار جولات الحوار الاجتماعي القطاعي.

واختتم التجمع الاحتجاجي بكلمة للكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، الرفيق بدر عريش، بسط فيها، بالدقة اللازمة، أهم الملفات العالقة، من بينها: الأنظمة الأساسية لمستخدمي المؤسسات العمومية، وملف حاملي الشهادات غير المدمجين في السلاليم المناسبة، وملف الأعمال الاجتماعية، وقضايا موظفي وزارة الفلاحة والتعليم الفلاحي، والمساواة بين الحد الأدنى للأجر في الصناعة والتجارة (SMIG) والحد الأدنى للأجر في الفلاحة (SMAG)، إضافة إلى الحوار المؤجل مع الوزير حول مطالب وأوضاع الفلاحين الصغار.

كما ذكّر في كلمته بباقي البرنامج الاحتجاجي التصاعدي للجامعة، والذي يشمل: الوقفات الاحتجاجية الجهوية، والوقفة الاحتجاجية المركزية أمام مقري وزارة المالية ووزارة الفلاحة يوم 23 ماي المقبل، وكذا الإضراب العام في القطاع الفلاحي.

للاشارة فقد شكل هذا الموعد محطة نضالية متميزة جمعت بين الأجيال، وكرّست عمق الاستمرارية في الفعل النقابي الكفاحي.

وقد تميزت هذه اللحظة بلقاء خاص مع ثلة من رموز العمل النقابي بالمغرب، الذين بصموا تاريخ الحركة العمالية بتضحياتهم ونضالاتهم الجسورة. في مقدمتهم الرفيق عبد الحميد أمين، المعتقل السياسي السابق وأحد المؤسسين البارزين للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، الذي ظل وفياً لقضايا الطبقة العاملة ومدافعاً صلباً عن حقوقها العادلة. كما كان اللقاء مناسبة لاستحضار المسار النضالي للرفيق محمد قادة، المعتقل السياسي السابق ومؤسس تنظيم العمال الزراعيين بمنطقة بركان، الذي أسهم بشكل كبير في تأطير هذه الفئة وتعزيز وعيها النقابي.

إلى جانب ذلك، شهدت هذه المحطة حضور الرفيق محمد علاي، عضو اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وعضو المكتب الجهوي للجهة الشرقية، الذي يواصل أداءه التنظيمي والنضالي في سبيل تقوية هياكل الجامعة والدفاع عن مطالب الشغيلة الفلاحية.

إن هذا اللقاء، بما يحمله من رمزية نضالية وتاريخية، يعكس عمق الارتباط بين الماضي النضالي المجيد والحاضر الكفاحي المتجدد، ويؤكد أن معركة الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشغيلة الفلاحية تظل معركة مستمرة، تستلهم قوتها من تراكم التجارب ومن صمود المناضلين.

كما يجدد هذا الحدث التأكيد على أهمية وحدة الصف النقابي، والتشبث بخيار النضال الديمقراطي المسؤول، من أجل انتزاع الحقوق وصون المكتسبات، في ظل التحديات التي يعرفها القطاع الفلاحي، وعلى رأسها هشاشة أوضاع العمال الزراعيين، وضرورة إرساء حوار اجتماعي قطاعي جاد ومنتج.

وختاماً، فإن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وهي تواصل معاركها النضالية، تستحضر بكل اعتزاز تضحيات روادها ومناضليها، وتجدد العهد على المضي قدماً في درب الدفاع عن كرامة الشغيلة الفلاحية وتحقيق مطالبها المشروعة.

وجدة: عمال المناولة بين هشاشة التشغيل وحدود "النموذج الجهوي"

شهدت مدينة وجدة يوم 17 أبريل 2026 محطة نضالية جديدة لعمال المناولة التابعين لمقاولة "3STD" العاملين داخل الشركة الجهوية متعددة الخدمات الشرق (SRM)، حيث أعاد اجتماعهم بمقر الاتحاد المغربي للشغل طرح سؤال قديم/متجدد: إلى أي حد يمكن الحديث عن إصلاحات في تدبير المرافق العمومية، في ظل استمرار أنماط تشغيل هشة تُفرغ هذه الإصلاحات من مضمونها الاجتماعي؟

ما يعيشه هؤلاء العمال ليس حالة معزولة، بل يعكس بنية أوسع لسوق الشغل تقوم على التعاقد غير المباشر، وتفويض الخدمات، والاعتماد المتزايد على شركات المناولة. هذا النمط، الذي يُقدَّم غالبًا كحل لتقليص التكاليف ورفع "النجاعة"، يتحول عمليًا إلى آلية لإعادة إنتاج الهشاشة: عمال بدون استقرار قانوني، ساعات عمل طويلة تصل إلى 12 ساعة يوميًا دون تعويض عادل، وأجور لا تواكب الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

إن المفارقة الصارخة تكمن في كون هذه الفئة تشتغل داخل مرفق عمومي حيوي، يفترض فيه ضمان شروط العمل اللائق، بينما يتم الالتفاف على هذه المسؤولية عبر وساطة شركات المناولة. هنا، لا يصبح المشكل تقنيًا أو تدبيريًا فقط، بل سياسيًا بامتياز، لأنه يعكس اختيارات واضحة في كيفية توزيع الكلفة الاجتماعية للإصلاحات.

الاجتماع الذي عقده العمال، وما تلاه من وقفة احتجاجية رمزية، يبرز انتقالا نوعيًا من حالة التذمر الفردي إلى وعي جماعي منظم. النقاش الذي طبع اللقاء، بروح تضامنية ووحدوية، يعكس إدراكًا متزايدًا بأن تحقيق المطالب—وعلى رأسها الإدماج الفعلي، تحسين الأجور، وضمان الكرامة المهنية—لن يتم إلا عبر ميزان قوى ميداني، قائم على التنظيم والتصعيد التدريجي.

في هذا السياق، يطرح ملف عمال "3STD" بوجدة سؤال العدالة الاجتماعية في بعدها المحلي: كيف يمكن لمشاريع "الجهوية" و"تحديث الخدمات" أن تكتسب شرعيتها، إذا كانت تُبنى على أوضاع شغلية هشة؟ وأي معنى للنجاعة الاقتصادية إذا كانت تتحقق على حساب أبسط حقوق العاملات والعمال؟

إن ما يجري اليوم بوجدة ليس مجرد احتجاج قطاعي محدود، بل مؤشر على توتر أعمق داخل سوق الشغل، حيث تتقاطع سياسات التقشف، وتحرير الخدمات، مع تراجع الحماية الاجتماعية الفعلية. وهو ما يجعل من هذه النضالات، رغم طابعها المحلي، جزءًا من معركة أوسع حول طبيعة النموذج التنموي وحدود العدالة فيه.

في النهاية، يبدو أن الرسالة التي يبعث بها عمال المناولة واضحة: لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح أو يستمر دون إنصاف من يُشغلون فعليًا عجلة هذه المرافق. فإما إدماج يضمن الحقوق والكرامة، أو استمرار الاحتقان الاجتماعي بأشكال أكثر حدة وتنظيمًا.

بوسماحة بهلول

سنة من النضال بوجدة:

خريطة اجتماعية تكشف أزمة نموذج التدبير

بوسماحة بهلول

تمرّ اليوم سنة كاملة على موجة نضالات اجتماعية متواصلة بمدينة وجدة، سنة لم تكن عابرة، بل شكلت خريطة احتجاج واسعة امتدت إلى قطاعات متعددة، وكشفت عمق أزمة التدبير وتراجع الخدمات العمومية وتفاقم هشاشة الشغل.

لم يعد الأمر يتعلق بتحرك قطاعي معزول، بل بمشهد اجتماعي مركّب يتقاطع فيه النقل الحضري، التعليم الأولي، الصحة، الحراسة والنظافة، الجماعات الترابية، قطاع الشبيبة والرياضة، إضافة إلى بائعي السمك، في سياق عام يتسم بتدهور شروط العمل والخدمة العمومية، وتزايد الاحتقان الاجتماعي.

النقل الحضري: معاناة مزمنة

في قطاع النقل الحضري، تتواصل معاناة العمال والمستخدمين مع تأخر الأجور، الطرد التعسفي، وعدم تنفيذ أحكام قضائية، في ظل استمرار نفس اختلالات التدبير التي انعكست أيضا على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

التعليم الأولي: هشاشة مستمرة

في التعليم الأولي، تعيش الأطر التربوية وضعًا هشًا، يتمثل في عقود غير مستقرة، أجور ضعيفة، وغياب أفق واضح للإدماج، رغم الدور الحيوي لهذا القطاع في بناء المدرسة العمومية.

الحراسة والنظافة: منطق المناولة والهشاشة

في قطاع الحراسة الخاصة والنظافة، تتجلى أشكال واضحة من الهشاشة الاجتماعية عبر نظام المناولة، الذي يفصل العامل عن مركز القرار ويجعل حقوقه رهينة عقود غير مستقرة ووساطات تشغيل هشة.

الصحة: ضغط وخصاص متزايد

أما القطاع الصحي، فيعاني من خصاص في الموارد البشرية، ضعف في التجهيزات، وضغط متزايد على الأطر الصحية، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

الجماعات الترابية: اختلالات بنيوية في التدبير

في الجماعات الترابية، تتجلى اختلالات الحكامة المحلية من خلال ضعف التنظيم، هشاشة التشغيل، وتداخل المسؤوليات، ما ينعكس على مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للساكنة.

الشبيبة والرياضة: بيروقراطية تحدّ من الفعالية

في قطاع الشبيبة والرياضة، تتعمق أزمة التسيير البيروقراطي، حيث تطرح في بعض الحالات اعتبارات غير مرتبطة بالكفاءة، مما يضعف دور هذه المؤسسات في التأطير والتنشئة.

بائعو السمك: نموذج للنضال المثمر

في المقابل، خاض بائعو السمك نضالًا ميدانيًا انتهى بفتح حوار وتوصل إلى اتفاق مبدئي لتنظيم القطاع، وهو ما يبرز أن الفعل الجماعي المنظم قادر على تحقيق نتائج ملموسة.

النضال النقابي: من الدفاع إلى الاستهداف

وخلال هذه السنة، برز بشكل خطير تصاعد المتابعات والمحاكمات التي طالت عددًا من المسؤولين النقابيين، في سياق اعتبره متتبعون مرتبطا بنشاطهم النقابي ودفاعهم عن العاملات والعمال، وفضحهم للاختلالات والفساد وسوء التدبير. وهو ما يطرح بحدة مسألة حماية الحق في التنظيم، وحدود توظيف المتابعات القضائية في مواجهة الفعل النقابي.

وحدة الأزمة: نموذج اجتماعي واحد

ما يجمع هذه النضالات ليس التعدد فقط، بل وحدة الأسباب البنيوية: نموذج تدبير يقوم على تقليص الكلفة، تفويت الخدمات، وإعادة إنتاج الهشاشة داخل مختلف المرافق العمومية، مع تحميل الشغيلة والمواطنين كلفة هذا الاختيار.

وفي المقابل، تكشف هذه السنة عن دينامية اجتماعية متنامية، لكنها ما تزال مشتتة قطاعيًا، وغير موحدة تنظيميًا بالشكل الكافي.

سؤال المستقبل: ما العمل؟

في هذا السياق، يطرح سؤال التنظيم نفسه بإلحاح، باعتباره شرطا لتحويل الاحتجاجات المتفرقة إلى قوة اجتماعية قادرة على التأثير.

وتتمثل أبرز ملامح هذا الأفق في:

توحيد النضالات بدل تشتتها

بناء تنظيمات قاعدية ديمقراطية داخل مواقع العمل

ربط المطالب اليومية بجذور الأزمة البنيوية

اعتماد نفس نضالي تراكمي وطويل النفس

الدفاع عن الحق في التنظيم ووقف كل أشكال التضييق على المناضلين

خلاصة

ما عاشته وجدة خلال هذه السنة ليس مجرد سلسلة احتجاجات، بل خريطة نضال اجتماعي واسعة تكشف أزمة نموذج تدبير شامل.

إما استمرار منطق الهشاشة والتفويت والتضييق،

أو بناء قوة اجتماعية موحدة قادرة على فرض بديل يقوم على العدالة الاجتماعية، الكرامة، وحرية التنظيم.

خريبكة:

الجمعية تحتج على جلب المشردين والمرضى نفسيا... للمدينة

نطالب الدولة بفتح تحقيق في موضوع جلب المشردين والمرضى النفسيين والعقليين إلى منطقة خريبكة ، ومعاقبة المسؤولين عنها ، وتوفير بنيات اجتماعية وصحية كفيلة بمعالجة الظاهرة في ظروف إنسانية .

سبق لنا في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة ، أن وجهنا نداء بتاريخ 16 يوليوز 2025 للدولة والحكومة ، وأساسا وزارة الداخلية ، طالبناهم فيه ، بوضع حد لجلب المرضى النفسيين والعقليين والمشردين إلى منطقة خريبكة ، وتركهم هائمين على وجوههم ، في ظل انعدام بنيات خاصة باستقبالهم ، وجهات مختصة تعنى بهم ، وتتابع أحوالهم الصحية والإجتماعية ، الشيء الذي يؤدي إلى تدهور أوضاعهم ، وتفاقم آلامهم ومعاناتهم ، ويعرض سلامة وممتلكات المواطنين للخطر ، وقدمنا حينها حالات لاعتداءات على مواطنين وتخريب ممتلكات ، لكن وللأسف الشديد ، بدل الإستجابة للنداء ، والتعامل معهم وفق مقاربة إنسانية تحفظ كرامتهم وتريح المواطنين ، استمر التعامل معهم كنفايات اجتماعية ، تستجلب من مناطق سياحية ، لتطرح في جنح الظلام في مطارح بعيدة عن أعين الأجانب ، وخاصة السياح ، وفي هذا الصدد تم استجلاب يوم السبت 18 أبريل 2026 حافلتين ، الأولى تقل مواطنين جلهم يعانون التشرد واضطرابات عقلية ونفسية، والثانية مهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، وتم تفريغهما بالمنطقة .

إننا في مكتب الفرع :

1 - نجدد التعبير عن قلقنا واستنكارنا لهكذا معاملة لمواطنين في أوضاع اجتماعية هشة وصعبة ، ومحرومين من أية رعاية صحية أو اجتماعية ، مطالبين بوضع حد لذلك ، وبفتح تحقيق حول الجهات التي تقف وراءها ، ومعاقبتها .

2 - نطالب الدولة والحكومة ووزارة الصحة بتزويد المنطقة بأطر متخصصة ، وبنيات اجتماعية وصحية كفيلة بمعالجة الظاهرة في ظروف إنسانية .

3 - تعتبر أن تفشي ظاهرة التشرد ، والأمراض النفسية والعقلية ، هو نتيجة لحرمان غالبية المواطنين من حقهم في العيش الكريم ، وغياب العدالة الإجتماعية ، وتفشي المخدرات، والجهل ، والهشاشة، والإقصاء والحكرة ، مطالبين بوضع حد لذلك .

4 - نعتبر قيام الدولة بدور دركي أوروبا لمنع تدفق المهاجرين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحوها ، دورا منافيا للحق في التنقل ، ويترتب عنه مشاكل لا يمكن معالجتها بانتهاك حقوقهم ، أو ترحيلهم القسري من أماكن إلى أخرى في ظروف لاإنسانية ، بل باحترام كرامتهم وحقوقهم .

مكتب الفرع

خريبكة، في 21 أبريل 2026 .

مضيق هرمز أو الاختناق:

كيف تُدار الحروب من أضيق نقاط الأرض

حسن أولحاج

ليست الحروب دائمًا ما نراه على الشاشات: دبابات تتقدم، وصواريخ تعبر السماء، وجيوش تتواجه في العلن. في كثير من الأحيان، تُحسم المعارك الحقيقية في أماكن لا تُرى، في نقاط ضيقة تختصر العالم كله داخل جغرافيا صغيرة. هناك، لا تكون القوة في عدد الجيوش، بل في القدرة على خنق التدفقات التي تُبقي هذا العالم حيًا.

مضيق هرمز ليس مجرد ممر مائي، بل هو نقطة اختناق كونية، حيث تتقاطع مصالح الطاقة، وحسابات القوى الكبرى، وهشاشة النظام الدولي. في هذا المكان الضيق، يمر جزء حاسم من شرايين الاقتصاد العالمي، ما يجعله أكثر من جغرافيا: إنه أداة سيطرة غير مباشرة، وسلاح صامت قادر على إعادة تشكيل موازين القوى دون حرب شاملة.

في هذا السياق، لا يمكن فهم أي تصعيد أو عدوان محتمل ضد إيران بمعزل عن هذا المضيق. فالمسألة لا تتعلق بدولة فقط، بل بموقع داخل شبكة الطاقة العالمية. أي ضغط عسكري أو سياسي لا يبقى محصورًا داخل الحدود، بل ينعكس فورًا على شريان التجارة العالمي، وعلى استقرار النظام الاقتصادي برمته.

مضيق هرمز، الذي يربط الخليج العربي بـ خليج عمان، يمثل نقطة التقاء ثلاث دوائر متداخلة: إنتاج النفط، استهلاك الطاقة، وحماية التدفقات البحرية. هذا التداخل يجعل المنطقة ليست مجرد مجال نفوذ، بل فضاء حساسًا لأي اهتزاز.

حين يُطرح سيناريو التصعيد أو العدوان على إيران، لا يكون السؤال الأساسي هو التفوق العسكري المباشر، بل من يملك القدرة على تحويل الجغرافيا إلى أداة ردع. إيران، بحكم موقعها، لا تحتاج إلى إغلاق المضيق فعليًا لتفرض نفسها في المعادلة؛ يكفي أن يبقى التهديد قائمًا حتى تتحرك الأسواق، وترتفع أسعار الطاقة، وتُعاد صياغة الحسابات الدولية.

هنا تتجلى ما يمكن تسميته بـ "استراتيجية العتبة": إدارة التهديد دون الوصول إلى الانفجار الكامل. وهي استراتيجية تجعل الجغرافيا نفسها جزءًا من المعركة، حيث يصبح الموقع الجغرافي عنصر قوة لا يقل أهمية عن السلاح.

في المقابل، تدرك الولايات المتحدة أن أي اضطراب في هذا الممر لا يعني أزمة إقليمية فقط، بل تهديدًا مباشرًا لبنية الاقتصاد العالمي. لذلك، يتحول حضورها العسكري في المنطقة إلى محاولة دائمة لضبط هذا الاختناق قبل أن يتحول إلى انهيار شامل. لكن هذا الوجود نفسه يعمّق المفارقة: فكلما ارتفع مستوى الضغط، ازدادت قيمة الورقة الجغرافية التي تمتلكها إيران.

الدول الخليجية، رغم ثرائها، تجد نفسها في موقع هشّ بنيويًا. فهي تعتمد على ممر لا تتحكم فيه بالكامل، ما يجعل قوتها الاقتصادية مرتبطة بشبكة خارج إرادتها المباشرة. وهكذا تتحول الثروة إلى عنصر قوة مشروط، لا مستقل.

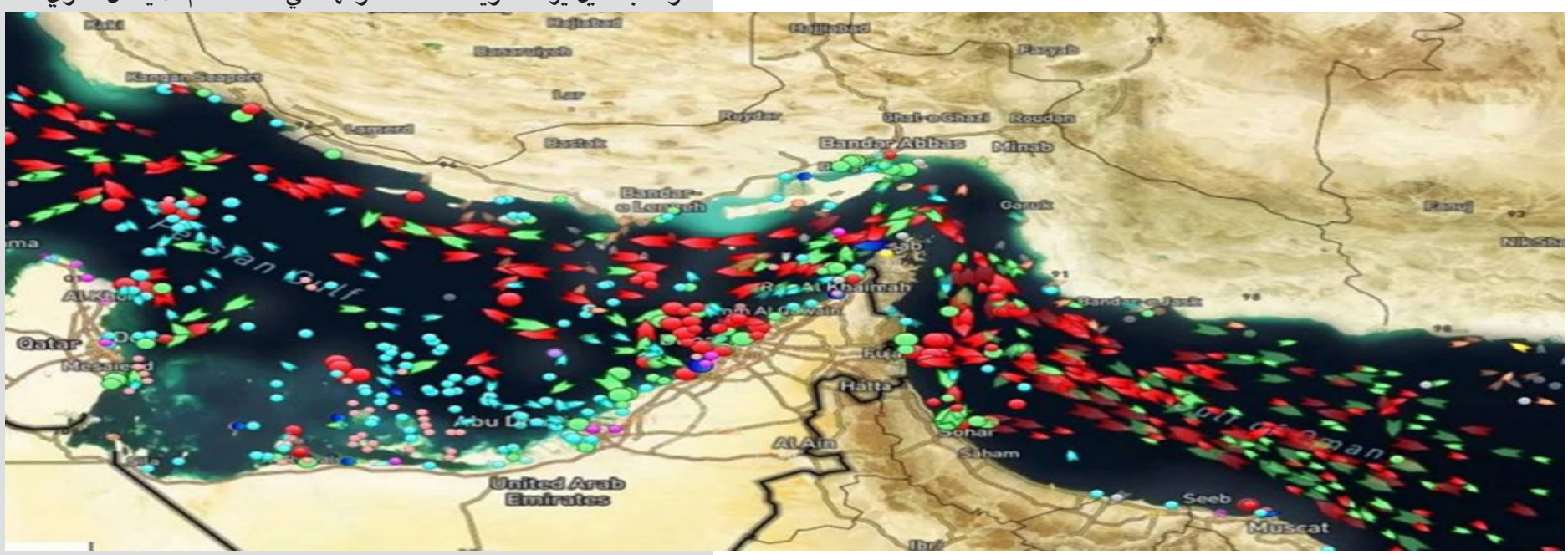

أما سلطنة عمان، فتلعب دورًا مختلفًا: ليست قوة صدام، بل نقطة توازن. وجودها في هذا السياق ليس عسكريًا، بل وظيفيًا؛ فهي تحافظ على قنوات التواصل حين تتعطل لغة التصعيد، وتمنع انزلاق التوتر نحو الانفجار الكامل. في نظام متوتر، تصبح الوساطة شكلا من أشكال القوة الهادئة.

المفارقة الأعمق أن أخطر ما في مضيق هرمز ليس ما يحدث فيه فعليًا، بل ما يمكن أن يحدث. فمجرد احتمال تعطيله يكفي لإرباك الاقتصاد العالمي. هنا، لا تصبح الحرب حدثًا فقط، بل احتمالًا دائم التأثير، يُدار ويُستثمر فيه سياسيًا واقتصاديًا.

بهذا المعنى، لا يعود الصراع حول إيران مجرد مواجهة تقليدية بين دول، بل جزءًا من نظام عالمي هش، يعتمد على نقاط اختناق جغرافية تتحكم في تدفقات الطاقة والتجارة. وهذا ما يجعل أي عدوان أو تصعيد ليس فعلًا محليًا، بل مخاطرة بإعادة تشكيل النظام الدولي نفسه.

في النهاية، يكشف هرمز أن العالم لا يقوم على توازنات صلبة، بل على ممرات ضيقة، وأن القوة في عصرنا لا تُقاس فقط بحجم الجيوش، بل بالقدرة على التحكم في الشرايين التي تمر عبرها الحياة الاقتصادية للعالم.

وهكذا، يصبح المضيق أكثر من جغرافيا: يصبح مرآة لنظام عالمي يعيش على حافة الاختناق الدائم، حيث تُدار الحروب أحيانًا دون أن تبدأ فعليًا، ويكفي التهديد ليقوم مقام المعركة.

الهدنة ككذبة مُنظمة: كيف تُدار الحرب باسم التهدئة؟

حسن أولحاج

ليست المشكلة في أن الهدن تُخرق، بل في أننا ما زلنا نقرأها كأنها وعد أخلاقي بين طرفين متكافئين. هذا وهم. في واقع تحكمه القوة، الهدنة ليست عهدًا بل أداة، ليست لحظة سلام بل تقنية من تقنيات إدارة العنف. ما يجري ليس خروجًا عن القاعدة، بل هو القاعدة نفسها حين تُمارَس ببرودة.

حين يفرض الطرف الأقوى إيقاع الصراع، فهو لا يحتاج إلى الالتزام، بل إلى التحكم. يوقف النار عندما يريد أن يعيد ترتيبها، ويعيد إشعالها حين تكتمل شروط الضربة التالية. الهدنة هنا ليست وقفًا للحرب، بل إعادة شحن لها. ليست استراحة للضحايا، بل فرصة للمهيمن كي يضبط أنفاسه، يعيد تموضعه، ويختبر ردود الفعل الدولية. لذلك تبدو "الخرقات" وكأنها انفلات، بينما هي في العمق استمرار لنفس المنطق بوسائل مختلفة.

المسألة أعمق من قرار عسكري أو خطأ ميداني. نحن أمام بنية كاملة تُنتج هذا السلوك. بنية تعتبر القانون الدولي مرنًا حين يتعلق الأمر بحلفائها، وصلبًا حين يُراد تطويعه ضد خصومها. في هذا العالم، لا يُسأل القوي لماذا خرق، بل يُعاد تعريف الخرق نفسه حتى لا يُرى. تُقصف الأرض ثم يُقال إنها "ضربة استباقية"، يُقتل المدنيون ثم يُعاد تصنيفهم داخل لغة باردة تُخفي الجريمة. هكذا تُدار الهدنة: بالكلمات كما تُدار بالنار.

أما الدور الأمريكي، فلا يمكن فصله عن هذه البنية. ليس دور وسيط يقف بين طرفين، بل دور مهندس يضبط توازن العنف. المطلوب ليس إنهاء الصراع، بل إبقاؤه ضمن حدود يمكن التحكم فيها. لا حرب شاملة تخرج عن السيطرة، ولا سلام حقيقي يُفقد الهيمنة معناها. في هذا التوازن المشوَّه، تصبح الهدنة أداة لضبط الحرارة: تُفرض حين يشتد الضغط، وتُكسر حين تستعيد القوة قدرتها على الفعل. لذلك لا معنى للحديث عن "ضمانات" في غياب توازن حقيقي، لأن الضامن نفسه جزء من المعادلة.

ثم هناك ما هو أخطر: الهدنة لا تُستخدم فقط عسكريًا، بل سياسيًا وإعلاميًا. تُقدَّم كدليل على "النية الحسنة"، كأن من يمتلك الطائرات والدبابات يحتاج إلى تبرير أخلاقي أمام من لا يملك سوى الصمود. وعندما تنهار، يُعاد توزيع المسؤوليات بطريقة تجعل الضحية شريكًا في الجريمة. هكذا تتحول الهدنة إلى أداة لإعادة كتابة الرواية، لا فقط لإدارة الميدان.

في العمق، نحن أمام اقتصاد كامل للحرب، لا يتضرر من الهدن بل يتغذى عليها. كل توقف مؤقت يفتح دورة جديدة: إعادة تسليح، إعادة تمويل، إعادة إعمار جزئية تُبقي التبعية قائمة. الهدنة لا تقطع هذا المسار، بل تعيد تنظيمه. لذلك فإن تكرار "الخرق" ليس فشلًا في تحقيق السلام، بل نجاح في الحفاظ على نظام يسمح باستمرار الصراع دون أن ينفجر خارج السيطرة.

لهذا، فإن اختزال القضية في سؤال: "لماذا لا تُحترم الهدن؟" يبقى سطحيًا. السؤال الأعمق هو: لماذا تُصاغ الهدن أصلًا داخل بنية لا تعترف إلا بمنطق القوة؟ حين نفهم ذلك، يتضح أن ما يبدو خرقًا هو في الحقيقة جزء من تصميم كامل، حيث تُستخدم الهدنة كأداة لإطالة أمد السيطرة، لا لإنهائها. هنا فقط يصبح الغضب وعيًا، ويتحول الإدراك من إدانة الفعل إلى تفكيك النظام الذي يُنتجه.

مسرحية الحوار الاجتماعي: فاتح ماي

كريم الحسن

إن النظام الرأسمالي وفي هذه المرحلة المتقدمة على مستوى علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات متناحرة ومنها طبقتان أساسيتان: الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج والمال وبين الطبقة العاملة التي تنتج فائض القيمة والتي تتعرض لأبشع الاستغلال، وهذا التناقض يخلق صراعا طبقيا مستمرا بينهما ليس فقط من أجل تحسين شروط العمل والاستغلال، بل من أجل تغيير الوضع الاجتماعي وبتغيير نمط الإنتاج، وحينما يشتد الصراع ينتقل إلى مراحله الثورية المتقدمة من النضال والصراع الطبقي فيسعى إلى اقتلاع جدور الاستغلال من الأساس، ولن يتحقق هذا إلا في شروط تنظيمية وفي خضم نظرية ترتبط بالوعي الطبقي داخل المجتمع؛ لأن الطبقة العاملة حاملة لمشروع كبير يستهدف إعادة بناء مجتمع جديد بأكمله: أي الانتقال من مرحلة تاريخية إلى مرحلة جديدة تقطع مع المراحل السابقة وهذا يدفع الرأسمالية وبشكل مستمر إلى العمل على إجهاض هذا الوعي الطبقي الذي يهدد عرشها ويحملها إلى مثواها الأخير، مما يجعلها دائما مرتعدة وخائفة من الطبقة العاملة؛ وهو ما يحدد طبيعة العلاقة بينهما. وفي تاريخ البرجوازية الدموي فقد رقصت على جثث العمال عندما تمكنت من هزمها في كمونة باريس، لأن البرجوازية تسعى دائما إلى تأبيد الاستغلال والحفاظ على الوضع والنظام، فكلما تطورت الرأسمالية تطورت أساليب هيمنتها، يعني أنها تصنع مجتمعا على صورتها ونمطها.

فهي تجبر الطبقة العاملة وطبقات المجتمع الأخرى على تبني نمط الإنتاج الرأسمالي، وتجبرها أيضا على نمط حياة في ظل نظام الرأسمال، وتعمل على إقناعهم وإخضاعهم لسلطتها وهيمنتها بشتى الوسائل. إن أفكار الطبقة المهيمنة هي أفكار الطبقة الحاكمة حيث تخضع الطبقة العاملة لعملية ترويض مزدوجة يقوم به الرأسمال الامبريالي الذي يهيمن على الشعوب والطبقات العاملة في كل مكان بالأيديلوجية النيو ليبيرالية عبر مؤسساتها وصناديقها التي تمول من أجل هذا الهدف برامج استراتيجية كبيرة توظفها لهذا الغرض وفي انسجام تام مع البرجوازية المحلية التي تستمد قوة الهيمنة من علاقاتها وتبعيتها للرأسمال الامبريالي، حيث تتكامل الأهداف التي تفضي في نهاية المطاف إلى تأبيد الاستغلال عن طريق الأيديولوجية البرجوازية التي تسري في هيكل الدولة البرجوازية المتعفن، لتحويل مجال الصراع الطبقي عن أهدافه وحصره ضمن نضال وطني ودمجه في مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية وتوظيفه وربط مساره النضالي بنضال الحركة الوطنية. وهذا الترابط الميكانيكي ساهم في إضعاف الطبقة العاملة التي تعرضت للانقسام عند كل عملية تفكيك استهدفت الحركة الوطنية، حيث انعكس ذلك على قوتها ووعيها وتم اجهاض الوعي الطبقي الذي اختزل في المشروع الحزبي في إطار النضال الوطني للإصلاح الذي يؤمن بخرافة مشروع الدولة الوطنية وبين هذه الخيارات الفاشلة للحركة الوطنية السياسية، عانت الطبقة العاملة من التشتت والضعف واستمر نضالها وسط هذه الأنقاض السياسية إلى الآن. فالحركة السياسية (الأحزاب) الإصلاحية التي تهدف إلى إصلاح الرأسمالية من خلال القوانين وإعادة توزيع الأبعاد الاجتماعية على أساس أدوار وبرامج اجتماعية بمنح دور مركزي للدولة في الاقتصاد والسوق (مفهوم الكنزي) وذلك من خلال الهيمنة على المؤسسات البرجوازية للانتخابات وضمن الدولة البرجوازية هو ضرب من الوهم لأن النظام الرأسمالي كلما تطور في الربحية والإنتاج طور وسائل الاستغلال ويعيد تصميم الدولة المناسبة لعصره وهو الأمر الذي لم تستوعبه القوى الإصلاحية بما فيها اليسار الإصلاحي الجديد والتي تخضع بدورها لعملية تأثير وتكييف قوية، إذ يعمل النظام الرأسمالي على دمجها ضمن سيرورة بنيته ويدفعها إلى التخلي التام عن طموحاتها الحقيقية وهو ما حصل بالفعل حيث اندمجت القوى الإصلاحية في الدولة المخزنية، وأصبحت جزءا منه وإبعاد جزء من اليسار الجديد عن أيديولوجية الطبقة العاملة الحقيقية، وينطبق هذا مع الحركة العمالية المغربية التي دخلت في توافق تام مع البرجوازية الرأسمالية بعد أن تم ترويضها ودفع بها الجمود البيروقراطي الذي جثم عليها لفترة طويلة إلى عرقلة أي إصلاح من الداخل (النقابة) أو إعادة ديناميتها والدفع بها إلى ساحة النضال والصراع مع الباطرونا، فأصبحت البيروقراطية منفصلة تماما عن قواعد الطبقة العاملة وازداد هذا الانفصال حينما جردتها البرجوازية من سلاحها وقوتها (قانون الإضراب وقوانين الشغل) حيث تعتبر هذه القوانين عملية تفكيك وتشتيت من الداخل بإعادة هيكلة قوى الإنتاج نتيجة التقدم والتطور الحاصل بعملية الإنتاج الصناعي والخدماتي، لأن الرأسمالية دمرت الصناعات الوطنية وأعادت بناء نمط جديد من الصناعات المعولمة واعتبر هذا دافعا لسن قوانين جديدة تنظم علاقات قوى الإنتاج، أي الطبقة العاملة داخل الشبكات الإنتاجية المعولمة أو المحلية الأمر الذي ضرب قوة النقابة في وحدتها ومطالبها، حيث حافظ الرأسمال على استمرار إنتاجية العمل بالعقدة وبالنظام الوظيفي تجزيئي بتعدد الشركات داخل الشركة الواحدة، وهذا أدى إلى تمتين البيروقراطية على هرمية النقابة وبتمتين روابطها بالإصلاحية المزعومة، وأصبح ارتباطها بالحوار الاجتماعي كأولوية عن العمل من خلال المطالبة بمأسسته بعلاقته ببنية الدولة الاجتماعية المزعومة، فتعاظمت قوة الدولة البرجوازية بعدما قزمت الحركة النقابية واليسار، حيث ترفض الاستماع إلى النقابات وتمضي في توجهها الاستبدادي لكونها تمثل الطبقة الرأسمالية، ودفاعها لن يكون إلا بجانب المُسْتَغِلين لأنها أصبحت في مأمن عن كل خطر بَعدما تمكنت من إضعاف القوة النقابية بتشتيتها وتفكيكها، وتمكنت من تدبير المهام النقابية للنقابيين بمهام وساطة ووظائف فقط، حيث جعلت من البيروقراطيين نقابيين مكلفين بالحوار فقط وامتدت طمأنينة البرجوازية إلى مكان الإنتاج والخدمات، لأنه لم يعد هناك ما يعرقل العمل والاستغلال وتظافرت استبدادية الدولة البرجوازية باستبدادية الرأسمال بعدما استغلت الدولة المخزنية أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وتحولت في مجريات هذه الأحداث الأحزاب الوطنية واليسارية ومعها مشاريعها التاريخية المهووسة بأسطورة الوطنية المتناقضة، والتي تستخدم للتغطية عن الإخفاقات الوطنية والمتكررة للطبقات التقليدية للنظام القديم وللبرجوازية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال إلى اليوم، وتوظف كستار أيديولوجي للحفاظ على طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي التبعي في الوقت جرد النظام النيوليبيرالي ونزع عن الأوطان مقومات الوطنية والقومية خدمة للرأسمال الامبريالي ووكيله المحلي الكمبرادوري.

إن ما تتخبط فيه الحركة النقابية من فشل وإخفاق فظيع عبر مسارها ما هو إلا نتيجة توافقات اقتيدت إليها الطبقة العاملة مع الرأسمال وانكشف غموض هذا المسار الذي لف الطبقة العاملة منذ عقود في حوار هو أشبه بعرض مسرحي في رحلة الأول من ماي، حيث استقدمت الحكومة البرجوازية المكلفين بالحوار لتسمعهم خطابها السنوي عن كرمها وسخائها للطبقة العاملة والموظفين والمستخدمين، وهي رسالة موجهة بشكل غير مباشر للطبقة العاملة لتكريس المنهجية الجديدة للتفاوض (القادة النقابيون أصبحوا مكلفين بالحوار فقط) مع الطبقة العاملة التي تترقب وتنتظر نهاية العرض الذي أظهر ممثليهم النقابيين عراة في الوقت الذي كانوا على أشد الاقتناع بأن الحكومة البرجوازية أوهمتهم بأنها ستلبسهم في الجولة هذه بدلات أسطورية أشبه بحكاية الملك الفرنسي* الذي أوهمه مستشاروه بخياطة لباس لم يرتديه أحد قبله وفي جولته الاستعراضية أمام الجمهور انكشف عاريا- le syndicat est nu - هكذا انتهت فرجة الحوار الاجتماعي المسرحي النقابي.

فعلى البروليتاريا أن تعتمد على ذاتها وأن تستجمع قوتها التي تجعل منها جبهة قوية قادرة على كسر الأغلال، وعلى القادة النقابيين أن يتحرروا من أوهام البيروقراطية ومن السرديات البرجوازية التي تسخر من الاشتراكية والبروليتاريا، وأن يضعوا نصب أعينهم بأن النصر العمالي للبروليتاريا أمر مؤكد ورغم التشتت النقابي لازالت هناك مركزيتان نقابيتان رغم تساهلهما المطلق مع الباطرونا وعلاقتهما الجيدة مع الحكومة البرجوازية والسلاح باق أمامهم ينبغي صقله واستخدامه.

الطبقة العاملة في حاجة ضرورية إلى وعيها الطبقي وفي حاجة إلى حزبها العمالي وعلى الاشتراكيين الحقيقيين الذين يتبنون خط البروليتاريا الخروج من التردد والتغلب على الكيف؟ والخروج أيضا من الترقب والانتظار لأن كل فترة من عمر الرأسمالية هي هلاك للإنسانية!!!

*«le roi est nu» قصة لأحد ملوك أوروبا الذي أوهمه مستشاروه وخياطه بارتداء زي أثناء الاستعراض السنوي أمام الجمهور على فرسه حيث صدم الجمهور بوضعه حينما صاح أحد الأطفال بالعبارة الشهيرة:
Le roi est nu

إن ما تتخبط فيه الحركة النقابية من فشل وإخفاق فظيع عبر مسارها ما هو إلا نتيجة توافقات اقتيدت إليها الطبقة العاملة مع الرأسمال وانكشف غموض هذا المسار الذي لف الطبقة العاملة منذ عقود في حوار هو أشبه بعرض مسرحي في رحلة الأول من ماي، حيث استقدمت الحكومة البرجوازية المكلفين بالحوار لتسمعهم خطابها السنوي عن كرمها وسخائها للطبقة العاملة والموظفين والمستخدمين

فاتح ماي، الحوار الاجتماعي المغشوش وواقع الطبقة العاملة

تخلد الطبقة العاملة عيدها الأممي فاتح ماي لهذه السنة، في ظل احتداد التناقضات على الصعيد العالمي والمحلي وانعكاساتها على واقع الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية، حيث تتصاعد التسريحات الجماعية والبطالة في صفوف الشباب والضغوط على القدرة الشرائية نتيجة موجة غلاء مست مختلف مناحي الحياة اليومية. وفي ظل التحولات التي تعرفها الطبقة العاملة وواقع الحركة العمالية.
نخصص ملف هذا العدد لفاتح ماي، اليوم الذي يجسد تاريخ الصراع العمالي ضد الرأسمال أمميا. وهذا الصراع مستمر بفعل استمرار الاستغلال الراسمالي الذي يعرف حاليا توحشا وتغولا يعكس أزمة الرأسمالية العالمية التي تعمل الطبقات المهيمنة على تحميل أعبائها للطبقة العاملة وعموم الكادحين، من خلال ضرب الحقوق والمكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة أمميا ووطنيا بفضل تضحياتها الكبيرة عبر تاريخها النضالي.
وفي الوقت الذي يتطلب هذا السياق حراكا نضاليا نقابيا قويا لمواجهة تغول الاستغلال الرأسمالي، تعيش الحركة النقابية وضعية شبه عجزة عن توقيف الهجوم الاستغلالي للكتلة الطبقية السائدة وممثلتها الدولة المخزنية. فالحركة النقابية مشتتة، وتسود البيروقراطية جل مكوناتها، وتفتقد للجرأة في اتخاذ القرارات النضالية الملائمة، وتغيب مبدأ التضامن العمالي مقابل لجوئها لأساليب التعاون الطبقي مع الكتلة الطبقية السائدة.
لذلك فالطبقة العاملة مدعوة للانخراط بشكل أوسع في العمل النقابي القاعدي لإحداث التحول الضروري في الحركة النقابية المغربية تنظيميا ونضاليا، والذي لا يستقيم دون الانخراط ايضا في النضال السياسي من خلال الحزب المستقل للطبقة العاملة، من أجل تقويض أركان الاستغلال الرأسمالي في أفق بناء المجتمع الإشتراكي.
يتضمن الملف المحاور التالية:
فاتح ماي: تاريخ من النضال العمالي الاممي: قراءة تاريخية للحركة العمالية عالميا .
الحركة العمالية المغربية: التشتت النقابي، الأسباب والبدائل؟
سنة من نضال العمال والفلاحين والمأجورين:محاولة استرجاع أهم محطات هذا النضال خلال السنة الفاصلة بين ماي 2025 وماي 2026.
مخرجات الحوار الاجتماعي بين مطالب العمال والمأجورين ومصالح الكتلة الطبقية السائدة!!

فاتح ماي:
ذاكرة الصراع الطبقي وتجدد معارك العمال في زمن الرأسمالية المتوحشة

محمد الدليمي

ليس فاتح ماي من كل سنة مجرد مناسبة عابرة تُختزل في مسيرات موسمية للطبقة العاملة أو خطب للقيادات النقابية، بل هو محطة تاريخية كثيفة لها عدة دلالات، تختزن قرناً ونصفاً من الصراع الطبقي الاجتماعي بين العمل ورأس المال. إنه يوم وُلد من رحم المواجهة، وتكرّس كرمز أممي لوحدة الطبقة العاملة في مواجهة الحيف والاستغلال.
تعود جذور هذا اليوم إلى نهاية القرن التاسع عشر، حين بلغت الرأسمالية الصناعية أوج توحشها، واشتغل العمال في ظروف قاسية ومهينة، تصل إلى 16 ساعة يومياً، في غياب أدنى حماية اجتماعية أو حقوق نقابية.
في هذا السياق، اندلعت انتفاضة عمال شيكاغو سنة 1886، مطالبين بتحديد ساعات الشغل في ثماني ساعات، لكن رد الدولة الرأسمالية المتوحشة كان دموياً حيث ووجه المحتجون بقمع عنيف، واعتقالات، ومحاكمات انتهت بإعدام قادة نقابيين، في واحدة من أكثر الصفحات قتامة في تاريخ الحركة العمالية.
غير أن هذا القمع لم يُخمد جذوة النضال، بل حوّل قادة نقابيين إلى رموز للطبقة العاملة، وأطلق دينامية نضالية عالمية، تُوّجت بإقرار فاتح ماي من كل سنة عيداً أمميا للطبقة العاملة وعموم الأجراء سنة 1889. منذ ذلك الحين، أصبح هذا اليوم مناسبة لتجديد العهد النضالي، واستحضار التضحيات، والتأكيد على وحدة المصير العمالي العابر الحدود.
خلال القرن العشرين، تمكنت الحركة العمالية من تحقيق مجموعة من المكاسب، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث فرضت قوانين الشغل، والتغطية الاجتماعية، والحق في التنظيم النقابي والحق في الإضراب. هذه المكاسب لم تكن هبة من هذه الدول أو الباطرونا، بل نتيجة صراع مرير خاضته الطبقة العاملة وحلفاؤها من أحزاب شيوعية وتقدمية وفرضته نضالات شرسة، غالباً ما ووجهت بالاعتقال والقمع والتضييق. لكن هذه المرحلة لم تدم طويلا. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، ومع صعود السياسات النيوليبرالية، دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة، اتسمت بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على حساب الطبقة العاملة. فتم تفكيك القطاع العام، وخوصصة الخدمات الأساسية، وتقليص الإنفاق الاجتماعي، تحت شعارات «الإصلاح والتنافسية». في الواقع، كانت هذه السياسات تعني نقل كلفة الأزمات إلى كاهل العمال، وتكريس هيمنة رأس المال المالي النيوليبرالي.
هذا المسار أدى إلى إضعاف النقابات العمالية والمهنية، وحد من قدرتها على التفاوض، خاصة مع تفشي البطالة حتى شملت حملات الشواهد العليا والمتخرجين من معاهد التكوين وغيرهم من الشباب والشابات، وتفكيك الوحدات الإنتاجية الكبرى، وظهور ما يسمى بشركات تحت الباطن «المناولة»، كما ساهمت العولمة في خلق سباق نحو القاع، حيث تتنافس الدول على جذب الاستثمارات عبر تخفيض الأجور وتقليص الحقوق.
في الجنوب العالمي، كانت الآثار أكثر حدة. فقد وجدت الطبقة العاملة نفسها في مواجهة أنظمة سياسية تبعية ومستبدة خاضعة بالمطلق لإملاءات المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تفرض سياسات تقشفية تمسّ جوهر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية.
في المغرب، لا يمكن فصل تخليد فاتح ماي عن هذا السياق العالمي، وإن كان يأخذ خصوصيات محلية واضحة، فمنذ عقود، تعاني الطبقة العاملة المغربية من الحيف والاستغلال ومن اختلالات بنيوية في سوق الشغل، تتجلى في ارتفاع نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشواهد العليا، واتساع القطاع غير المهيكل، الذي يشتغل فيه الآلاف من العمال والعاملات المغاربة دون أي حماية اجتماعية أو قانونية تحفظ كرامتهم /هن وخارج التنظيمات النقابية.
كما أن تدهور القدرة الشرائية أصبح أحد أبرز ملامح المرحلة، في ظل الارتفاع المهول للأسعار، وجمود الأجور، وتآكل الطبقة الوسطى. ورغم تعدد جولات "الحوار الاجتماعي"، فإن نتائجها تظل جد محدودة، ولا ترقى إلى مستوى إنتظارات الطبقة العاملة، التي تواجه يومياً تحديات العيش الكريم وصيانة الكرامة.
الأخطر من ذلك، هو الأزمة التي تعيشها الحركة النقابية نفسها. فالتعددية النقابية التي كان يُفترض أن تكون مصدر قوة، تحولت إلى عامل تشتت، أضعف القدرة على التعبئة، والعزوف على العمل النقابي، وفتح المجال أمام أشكال من البيروقراطية والتدجين. كما أن جزءاً من القيادات النقابية أصبح منخرطاً في توازنات سياسية على حساب مصالح الطبقة العاملة.
في المقابل، بدأت تظهر أشكال جديدة من الاحتجاجات، خارج الأطر التقليدية، يقودها عمال وعاملات في قطاعات غير مهيكلة، وتنسيقيات مهنية أو فئات مهمشة، ترفض الانتظار، وتعبّر عن مطالبها بطرق مباشرة. هذه الديناميات، رغم محدوديتها، تعكس تحولات عميقة في بنية الطبقة العاملة، وتطرح أسئلة جديدة حول أشكال التنظيم والنضال.
إن فاتح ماي، في هذا السياق، أصبح لحظة تقييم ومساءلة. تقييم لمسار طويل من النضال، ومساءلة لواقع لم يعد يحتمل الشعارات الجوفاء. فالعالم اليوم يشهد تناقضاً صارخاً: ثروات هائلة تُنتج كل يوم، مقابل اتساع رقعة الفقر والهشاشة. والتكنولوجيا، التي كان يُفترض أن تُحرّر الإنسان من العمل الشاق، أصبحت أداة لمزيد من الاستغلال، وأمام هذا الوضع، يتجدد الرهان التاريخي الذي صاغه كارل ماركس في دعوته إلى وحدة الطبقة العاملة، باعتبارها السبيل الأساس لتنظيم النضال واستعادة الحقوق «يا عمال العالم اتحدوا».

حوار مع الرفيقة ماجدولين انور، مناضلة في صفوف النقابة الوطنية للتعليم (ك د ش)، حول الحوار الاجتماعي

> دخلت النقابات منذ مدة في الحوار الاجتماعي كآلية مؤطرة لعلاقاتها مع الحكومة والباطرونا، ما تقييمكم لمخرجات هذا الحوار منذ انطلاقه؟

< إن تقييم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمخرجات الحوار الاجتماعي لا ينفصل عن واقع الطبقة العاملة ومعاناتها اليومية. فالحوار ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لانتزاع الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كانت الكونفدرالية سباقة للمطالبة بمأسسة الحوار الاجتماعي، لكيلا يظل رهينا بمزاجية الحكومات أو مناسبات عابرة كفاتح ماي. ورغم التوقيع على «ميثاق المأسسة» في 30 ابريل 2022، إلا أنه يظل في نهاية المطاف وثيقة سياسية وأخلاقية وليس نصا قانونيا ملزما، إذ لا توجد جزاءات قانونية في حال أخلف أي طرف وعوده، فالحكومة تتعامل معه كإعلان نوايا، بينما تراه الكونفدرالية عقدا اجتماعيا.

خلال الموسم الاجتماعي المنصرم 2024/2025، غلب على جولة شتنبر 2024 طابع اللجن التقنية ومتابعة التنفيذ بدلا من جلسات تفاوضية كبرى: فبينما كانت النقابات تنتظر انطلاقها في موعدها المعتاد (شتنبر/أكتوبر) لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، تأخرت اللقاءات الرسمية المركزية، وركزت الحكومة حينها بشكل أكبر على تنزيل مخرجات «اتفاق 29 أبريل 2024» الذي شمل الزيادة في الأجور التي صرف الشطر الأول منها في يوليوز 2024. وقد عبرت بعض المركزيات النقابية في نونبر 2024 عن انتقادها لعدم عقد جلسة رسمية للحوار برسم دورة شتنبر في وقتها المحدد. وبخصوص دورة أبريل 2025، فقد انعقدت في موعدها وخصصت لتقييم الحصيلة عبر مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاق أبريل 2024، خاصة الزيادات في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل.

ولبداية النقاش الجدي حول سيناريوهات إصلاح أنظمة التقاعد. ولاستكمال النقاش حول مشروع القانون التنظيمي للإضراب ومحاولة التوافق عليه، صرحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن هذه النتائج لا تستجيب لانتظارات الموظفين والأجراء (هزالة الزيادات أمام التضخم، الإصلاح الضريبي (IR) الحالي ما زال يحابي الرأسمال على حساب الأجر، عدم توحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الفلاحي والصناعي (SMIG وSMAG)، عدم تنفيذ الالتزامات السابقة، السعي إلى تمرير قوانين تراجعية: الإضراب والتقاعد)، وأن الحكومة بتقديمها لتنازلات تقنية صغيرة تعمد إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية.

وفي هذا الموسم الاجتماعي 2025/2026، لم تنعقد الدورة الأولى، وما حدث في شتنبر 2025 كان عبارة عن اجتماعات للجن تقنية (خاصة لجنة إصلاح التقاعد ولجنة قانون الإضراب)، لكنها لم ترق إلى مستوى «جولة حوار اجتماعي مركزية» بأجندة متكاملة. وعلى إثر ذلك، صدرت بلاغات تتهم الحكومة بـ «الهروب إلى الأمام» والتنصل من مأسسة الحوار، معتبرة أن مناقشة الملفات الفئوية لا تعوض الجولة المركزية التي يجب أن تناقش فيها التوجهات الكبرى لقانون مالية.

أما جولة ابريل 2026، فقد انطلقت رسميا في 17 من الشهر الجاري، بعد العديد من المراسلات المطالبة بانعقادها وتوقف اللجنة التقنية للتقاعد. تأتي هذه الدورة في آخر محطة من عمر الولاية الحكومية الحالية. وبالتالي غلب عليها طابع استعراض الحصيلة الحكومية الحالية: شهدت هذه الولاية أكبر غلاف مالي وجه للحوار الاجتماعي في تاريخ المغرب (أكثر من 45 مليار درهم حتى الآن)، وأن الزيادة في الأجور (1000 درهم) لم يسبق أن أقرتها حكومة سابقة بهذا الشكل. وأكد الوزراء أنهم لم يتوقفوا عند الزيادة العامة، بل وقعوا اتفاقات «فئوية» (التعليم، الصحة، التعليم العالي) حسنت دخل مئات الآلاف، وبالتالي فالهامش المالي للتحرك الآن ضيق جدا. كما أن الحكومة لم ترفض صراحة مطلب الزيادة الجديدة، لكنها ربطت أي تقدم إضافي بالتوافق النهائي على قانون الإضراب وإصلاح التقاعد، وهو ما تعتبره النقابات مقايضة. كما وعدت بلمسات أخيرة على مراجعة الأشطر الضريبية لتظهر في رواتب الموظفين بشكل أوضح قبل نهاية السنة. أماعن موقف الباطرونا CGEM فقد كان أكثر تحفظا، وقالت بأن القطاع الخاص بالكاد يتنفس بعد الزيادات المتتالية في الحد الأدنى للأجور SMIG التي طبقت في 2024 و2025 وتلك التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2026، وأن أي حديث عن مكتسبات مادية جديدة للأجراء يجب أن يرافقه مرونة في قانون الشغل وإخراج قانون الإضراب لحماية استمرارية العمل داخل المصانع والشركات وبالتالي فالأولوية الآن هي استقرار التشريعات.

كانت نقطة التوافق اليتيمة في اجتماع 17 ابريل 2026 هي الاتفاق على تعديل قانوني لخفض ساعات عمل حراس الأمن الخاص من 12 ساعة إلى 8 ساعات والذي سيدخل حيز التنفيذ تدريجيا.

إن هذا التجاذب في جولات الحوار المركزي، والمراوحة بين لغة الأرقام التي تسوقها الحكومة وبين واقع التردي الذي تؤكده الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ليس مجرد خلاف حول نسب الزيادة أو تواريخ الاجتماعات، بل هو انعكاس لأزمة ثقة عميقة في تفعيل ميثاق المأسسة.

> انطلاقا من موقعكم في النقابة الوطنية للتعليم CDT ما أبرز محطات نضالاتكم خلال السنة الماضية؟ وما أثرها في الفعل النقابي وفي تحسين ظروف الشغيلة التعليمية؟

< إذا كانت الحكومة قد استندت في تبرير ضيق هامشها المالي في جولة أبريل 2026 إلى ما تسميه نجاحات في الحوارات الفئوية، فإن قطاع التعليم يبرز كأحد أكثر الحلقات حساسية في هذا المسار؛ فهو القطاع الذي شهد أكبر مخاض احتجاجي، ويظل في الوقت ذاته مختبرا حقيقيا لمدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها والقطع مع سياسة التسويف.

بعد معركة النظام الأساسي والذي تم إقراره في فبراير 2024، بدأت معركة تنزيل مضامينه عبر عقد اجتماعات للجنة التقنية، وكانت هذه الحصيلة:

1. تفعيل المادة 45، لولوج الدرجة الأولى من إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي لحاملي الماستر، في وجه كافة الموظفين؛

4. المادة 76: استفادة الفوج الأول من التكوين الخاص؛

5. انطلاق تفعيل المادة 77، ليستفيد عدد من الموظفين بمختلف فئاتهم من تغيير الإطار إلى ممون أو متصرفي تربوي أو متصرفي التربية الوطنية؛

7. المادة 85: استفادة الفوج الأول من التكوين الخاص لتغيير الإطار إلى أستاذ التعليم الثانوي؛

8. المادة 89: إرجاع المبالغ المقتطعة للإسنادين بعد إدماجهم وتغيير إطارهم كاملة، مزاولين ومتقاعدين وذوي الحقوق، ونتابع الحالات العالقة؛

تعثر تفعيل المادة 68: الخاصة بمراجعة ساعات العمل بسبب استقالة رئيس اللجنة الدائمة التي تشكلت بعد ضغط على الوزارة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات السابقة:

***اتفاق 10 دجنبر:**

1. تفعيل التعويض التكميلي للمساعدين التربويين، وتعميم التعويض التكميلي للفئات المحرومة منه: الوزارة راسلت القطاعات الحكومية المعنية، وهي نقطة مدرجة في جدول أعمال الحوار المركزي؛

***اتفاق 26 دجنبر:**

1. توقيع قرار مشترك من أجل تفادي الإشكالات التدبيرية عند الانتقال بين الجهات؛

5. تم الانتهاء من إعداد النظام الأساسي الخاص بالمبرزين، وسيوضع في مسطرة المصادقة؛

9. الحسم في تخويل منحة سنوية خاصة بالعاملين من نساء ورجال التعليم بالمناطق الصعبة والنائية بمقدار 5000 درهما برسم موسمي 2024/2025، وسيستفيد منها 60000.

لقد حقق الحوار القطاعي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مكتسبات مهمة، لكننا نعتبره اتفاقا للمرحلة، فالسلم الاجتماعي في التعليم مرتبط بمدى التزام الوزارة بتنفيذ الوعود حرفيا، وبقدرة الحكومة على حماية القدرة الشرائية لنساء ورجال التعليم من غلاء المعيشة الذي يكاد يمتص كل تلك الزيادات.

بالنسبة للنقابة الوطنية للتعليم، الحوار القطاعي ليس مجرد أرقام، بل هو إعادة الاعتبار لرمزية نساء ورجال التعليم. وهي حريصة على ألا يتم استغلال المكتسبات المادية لتمرير إجراءات زجرية أو تقييد الحريات النقابية داخل المؤسسات التعليمية.

فاتح ماي: قراءة ماركسية في تفكك الطبقة العاملة وإعادة إنتاج الهيمنة

حسن أولحاج

في التأطير النظري:

لا يمكن مقاربة فاتح ماي، من زاوية ماركسية، باعتباره مجرد مناسبة رمزية أو احتفال تقليدي، بل بوصفه لحظة نظرية وسياسية لإعادة طرح السؤال الجوهري: أين تقف الطبقة العاملة اليوم داخل علاقات الإنتاج؟ وهل ما تزال تمتلك شروط وجودها كطبقة "لذاتها"، أم أنها أعيدت إلى وضع "طبقة في ذاتها" مفككة ومُحتواة داخل آليات النظام؟

إن المدخل الماركسي يفرض الانطلاق من البنية، لا من الظواهر. فواقع التدهور الذي تعيشه الطبقة العاملة في المغرب ليس انحرافا طارئا، بل تعبير عن اشتغال قانون عام من قوانين الرأسمالية كما صاغه كارل ماركس: قانون التراكم، الذي لا ينتج فقط الثروة، بل ينتج في الآن ذاته البؤس والهشاشة. فكل توسع للرأسمال يفترض إعادة إنتاج قوة العمل في شروط أدنى، وتوسيع "جيش الاحتياط الصناعي" الذي يضغط على الأجور ويُضعف القدرة التفاوضية للعمال.

في هذا السياق، يظهر العمل غير المهيكل، والعقود الهشة، واقتصاد المنصات، ليس كاختلالات، بل كأشكال جديدة لتكيّف الرأسمال مع أزماته. إننا أمام انتقال من نمط استغلال قائم على الاستقرار النسبي للعمل إلى نمط يقوم على تعميم اللاإستقرار. وهذا التحول له وظيفة محددة: تفكيك الشرط المادي الذي يسمح بتشكل وعي طبقي جماعي. فالعامل الذي يعيش في حالة عدم يقين دائم، يصبح أكثر قابلية للانضباط وأقل قدرة على التنظيم.

غير أن التحليل الماركسي لا يكتفي بالبنية الاقتصادية، بل يربطها بالبنية الفوقية، حيث تلعب الدولة والقانون دورًا حاسمًا في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج. فالقوانين الاجتماعية التي تبدو في ظاهرها تنظيمية، تؤدي في العمق وظيفة طبقية: تقنين الصراع الاجتماعي بما لا يهدد استمرارية التراكم. إن تقييد الإضراب، أو إفراغه من فعاليته، لا يعني منع الصراع، بل إعادة ضبطه داخل حدود لا تمس جوهر السلطة الاقتصادية. بهذا المعنى، تمارس الدولة دور "الرأسمالي الجماعي" الذي يضمن الشروط العامة لإعادة إنتاج النظام.

داخل هذا الإطار، تبرز البيروقراطية النقابية كحلقة وسيطة في هذه العملية. فالنقابة، التي نشأت تاريخيًا كأداة صراع، يمكن أن تتحول، في شروط معينة، إلى جهاز إدماج واحتواء. هذا ما أشار إليه فلاديمير لينين حين حذر من انفصال القيادات عن القواعد، وتحول التنظيم إلى غاية في ذاته بدل أن يكون وسيلة للنضال. وعندما تصبح النقابة جزءًا من توازنات مؤسساتية، فإنها تفقد تدريجيًا قدرتها على التعبئة، وتتحول إلى وسيط يدير التنازلات بدل أن يقود المواجهة.

هنا تتضح العلاقة الجدلية بين تفكك البنية العمالية وأزمة التمثيل. فضعف الانخراط النقابي، الذي لا يتجاوز نسبًا ضئيلة، ليس مجرد عزوف، بل تعبير عن أزمة ثقة في أدوات لم تعد تعكس الواقع المادي للعمال. لكن في الآن نفسه، هذا الضعف يعمق التفكك، ويعيد إنتاجه في حلقة مفرغة: غياب التنظيم يؤدي إلى مزيد من الهشاشة، والهشاشة تعيق إعادة بناء التنظيم.

من منظور ماركسي، ما نعيشه إذن هو لحظة انتقال: لم تعد الطبقة العاملة تختفي، بل يُعاد تشكيلها في شروط تجعلها أقل قدرة على الفعل. إنها موجودة موضوعيًا كقوة عمل مستغلة، لكنها ضعيفة ذاتيًا كقوة منظمة. وهذا هو جوهر التناقض: الفجوة بين "الوجود الطبقي" و"الوعي الطبقي".

غير أن الماركسية لا تقف عند التشخيص، بل تفتح أفق الإمكان. فالصراع الطبقي لا يُلغى، بل يتخذ أشكالا جديدة. وما يبدو اليوم كتفكك، يمكن أن يتحول إلى أرضية لإعادة بناء أشكال تنظيم جديدة، أكثر توافقا مع طبيعة العمل المعاصر. إن استعادة الفعل العمالي تمر عبر تجاوز الأشكال الجامدة، وإعادة ربط النضال اليومي بالأفق السياسي العام، أي الانتقال من مقاومة جزئية إلى مشروع تغييري شامل.

إن فاتح ماي، في هذا الأفق، لا يُختزل في استعادة ذاكرة نضالية، بل يتحول إلى لحظة وعي بالتناقضات التي تحكم الواقع، وإلى دعوة لإعادة بناء الطبقة العاملة كفاعل تاريخي. فالتاريخ، كما يؤكد كارل ماركس، ليس إلا تاريخ صراع الطبقات، وما دامت شروط الاستغلال قائمة، فإن شروط المقاومة قائمة أيضا، حتى وإن بدت مشتتة أو مؤجلة.

لذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس ما إذا كانت الطبقة العاملة قد انتهت، بل كيف يمكن أن تعود لتصبح ذاتها، لا كما كانت، بل كما يفرضها واقع جديد. أي كيف تتحول من موضوع للاستغلال إلى ذات قادرة على قلب معادلة القوة. هنا فقط يستعيد فاتح ماي معناه الحقيقي: ليس كعيد، بل كأفق للصراع وإعادة التأسيس.

فاتح ماي وذكرى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

يأتي تخليد الذكرى الواحدة والسبعين لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل هذه السنة في سياق اجتماعي واقتصادي دقيق، يتسم بتصاعد الضغوط على القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الأجراء، في ظل موجة غلاء غير مسبوقة مست مختلف مناحي الحياة اليومية. وفي هذا الإطار، يشكل اجتماع وجدة المنعقد يوم 24 أبريل 2026 محطة تنظيمية هامة لشحذ الهمم والاستعداد لإنجاح عيد عيد العمال، الذي يظل موعدًا سنويًا لتجديد العهد النضالي واستحضار القيم الكونية للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

لقد ظل الاتحاد المغربي للشغل، منذ تأسيسه سنة 1955، مدرسة نضالية راسخة في الدفاع عن حقوق الشغيلة، وفاعلا مركزيًا في معركة تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعمال. وعلى مدى أكثر من سبعة عقود، راكم الاتحاد تجربة غنية في الترافع النقابي، والتصدي لمختلف أشكال التضييق على الحريات النقابية، مؤكداً التزامه الثابت بمبادئ الاستقلالية والديمقراطية والوحدة.

ويأتي الشعار المرفوع هذه السنة: «معبئات ومعبئون لمواجهة مسلسل ارتفاع الأسعار دفاعًا عن القدرة الشرائية للطاقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية ولفرض احترام الحقوق والحريات النقابية»، ليعكس وعيًا جماعيًا بحجم التحديات المطروحة، ويترجم إرادة نضالية واضحة لمواجهة السياسات التي أثقلت كاهل المواطن البسيط. فارتفاع الأسعار لم يعد ظرفيًا، بل تحول إلى معطى بنيوي يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويعمق الفوارق الطبقية، مما يستدعي تعبئة شاملة ومسؤولة.

إن تخليد فاتح ماي هذه السنة ليس مجرد احتفال رمزي، بل هو لحظة للتعبير الجماعي عن المطالب المشروعة، وفي مقدمتها:

الزيادة العامة في الأجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة؛

حماية القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين؛

احترام الحريات النقابية ووقف كل أشكال التضييق على العمل النقابي؛

إرساء حوار اجتماعي جاد ومنتج يفضي إلى نتائج ملموسة.

كما يشكل هذا الموعد فرصة لتجديد الالتفاف حول الإطار النقابي الوحدوي، وتعزيز روح التضامن بين مختلف فئات الشغيلة، في أفق بناء جبهة اجتماعية قوية قادرة على فرض التوازن في العلاقة مع أرباب العمل وصناع القرار.

وفي مدينة وجدة، حيث الاستعدادات جارية على قدم وساق، يُنتظر أن يكون الحضور العمالي مكثفًا، معبرًا عن وعي متزايد بضرورة الانخراط في المعركة الاجتماعية دفاعًا عن الكرامة والحقوق. ففاتح ماي ليس فقط ذكرى، بل هو استمرار لمسار نضالي طويل، عنوانه الصمود والإصرار على انتزاع المكتسبات.

إن الذكرى 71 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل هي مناسبة لاستحضار الماضي بكل دروسه، واستشراف المستقبل بكل تحدياته، والتأكيد على أن وحدة الشغيلة وتماسكها تبقى السلاح الأقوى في مواجهة كل أشكال الهشاشة والإقصاء.

محمد علاي: مناضل نقابي UMT

غزّة: جوع ممنهج وتدمير مقومات الحياة..

مساحات زراعية واسعة وراء «الخط الأصفر»

بقلم: مهند فوزي أبو شمالة (*)

لطالما كان القطاع الزراعي في غزة هو «العمود الفقري» الذي يسند مليوني إنسان؛ فمن بيارات الحمضيات في الشمال إلى حقول الفراولة في بيت لاهيا، وصولاً إلى المساحات الشاسعة في جنوب غزة وشرقها، شكّل القطاع الزراعي عبر التاريخ ركيزة في الإنتاج الغذائي ورافداً اقتصادياً كبيراً، حيث كانت هذه البقعة الصغيرة تغطي أكثر من نصف احتياجات سكانها وتُصدّر فائضها إلى خارج الأسواق.

أراضي خضراء ميّزت معظم جغرافيا القطاع، تعرضت كما البشر والحجر للإبادة منذ السابع من أكتوبر 2023، فقد امتدت آلة العدوان لتحوّل آلاف الدونمات من أراضي بكر متنوعة الإنتاج إلى ركام وتلال من التراب المحروق، فيواجه القطاع الزراعي اليوم انهياراً شبه كامل؛ بعد أن أحكم الاحتلال سيطرته العسكرية على الأراضي الحدودية الشمالية والشرقية -التي تمثل سلة غزة الغذائية- وعمد إلى تجريف ما تبقى منها، ليتحول مصدر الرزق لآلاف العائلات، ومصدر الطعام لأكثر من مليوني إنسان إلى أثر بعد عين، ما أدخل غزة في نفق مظلم من الجوع الممنهج وتدمير مقومات الحياة الأساسية.

أحد شرايين الحياة الرئيسية

قبل العدوان، شكّل القطاع الزراعي والنظام الغذائي في قطاع غزة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المحلي والأمن الغذائي، حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي نحو 600 مليون دولار سنوياً، وساهم القطاع بما يقارب 14% من الناتج المحلي الإجمالي، كما مثّلت الصادرات الزراعية والغذائية نحو 63% من إجمالي صادرات قطاع غزة.

كما حقق القطاع مستويات ملحوظة من الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الأساسية، أبرزها الخضروات والحليب والبيض والدواجن والأسماك، ما عزّز صمود المجتمع المحلي وقلّل من الاعتماد على الواردات الخارجية.

130 ألف دونم تم تدميرها

وفق منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وصور الأقمار الصناعية للأمم المتحدة، فإن القطاع الزراعي في غزة تعرّض لأضرار جسيمة، شملت تضرر 130 ألف دونم من الأراضي المحصولية وأكثر من 10 آلاف دونم من البيوت المحمية، إضافة إلى تضرر أكثر من ألفي بئر من الآبار الزراعية، عدا عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالثروة الحيوانية والسمكية والبنية التحتية الزراعية، ما انعكس بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد الغذائي.

وأظهرت بيانات وتقييمات صدرت عن البنك الدولي أن الأضرار والخسائر في القطاع الزراعي والنظام الغذائي بلغت 3.4 مليار دولار، بينما بلغت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار حوالي 10 مليارات دولار.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فإن الأراضي الزراعية المدمّرة وغير قابلة للاستخدام بلغت نسبتها 54.1%، فيما بلغت نسبة الأراضي المدمرة والتي يمكن الوصول إليها 32.8%، بينما 9.1% هي نسبة الأراضي الغير مدمرة ولا يمكن الوصول إليها وأقل من 5% هي الأراضي الصالحة والتي يمكن الوصول إليها.

شلل في العمود الفقري للزراعة

في هذا السياق، قال مسؤول الدعم والمناصرة في اتحاد لجان العمل الزراعي المهندس حسام أبو عبدو في حديث مع «بوابة الهدف» إن المناطق الشرقية لمحافظات قطاع غزة كانت تعتبر العمود الفقري للقطاع الزراعي في غزة، وكانت تمثل السلة الغذائية الرئيسية، خاصة في إنتاج الخضروات المكشوفة والدفيئات الزراعية، وهذه المناطق تم تدميرها بشكل كامل والسيطرة عليها.

وأضاف أبو عبدو أن «المناطق العازلة» تحولت إلى مناطق خارج الخدمة بالكامل، فجزء كبير من هذه الأراضي دُمّر بشكل كلي، أو أصبح غير قابل للوصول بسبب وقوعه خلف الخطوط العسكرية المستحدثة – الخط الاصفر، الأمر الذي نتج عنه شبه انعدام إنتاج الخضروات الطازجة داخل القطاع، وفقدان فعلي لـ "السلة الغذائية اليومية"، وارتفاع الاعتماد بشكل شبه كامل على: الخضروات المستوردة، الأغذية المعلبة.

وأوضح أبو عبدو أن أكثر من 50% من الأراضي الزراعية كانت مخصصة لإنتاج الخضروات والفواكه. وقد كانت هذه المناطق توفّر الجزء الأكبر من الإنتاج اليومي الطازج داخل القطاع.

نسبة الاكتفاء الذاتي قبل الحرب مقارنة بالوضع الحالي

يشير المهندس أبو عبدو إلى أن قطاع غزة كان يحقق اكتفاءً ذاتيًا قبل الحرب:

في: الخضروات - البيض - الدواجن والمواشي، بحيث يُقدّر الاكتفاء الغذائي المحلي بحوالي 90% من إجمالي الاحتياج، بينما يعتمد القطاع بعد الحرب على الاستيراد، حيث وصلت نسبته إلى نحو 90% أو أكثر.

المساحة الزراعية المتاحة أقل من 10% من الاحتياج

ولفت في هذا السياق إلى أن المساحة المتاحة للزراعة في عام 2025 لم تتجاوز 1.5% من إجمالي الأراضي، ليكون على إثرها الإنتاج المحلي يغطي فقط 10% – 5% من الاحتياج الغذائي، وقد يقترب من الصفر في بعض الفترات، مشيراً إلى أن حجم العجز في السلع الأساسية مرتفع بشكل حاد وأسعارها مكلفة، وهي كالتالي:

1. الخضروات

قبل الحرب: اكتفاء كامل مع تصدير للفائض

الآن: نقص حاد وارتفاع كبير في الأسعار

العجز: 95% – 90%

2. اللحوم

فقدان كامل للأبقار

نفوق واسع للأغنام والدواجن

العجز: 80% – 90%

3. الألبان

بسبب نفوق الأبقار ونقص الأعلاف

العجز: 70% – 85%

الخلاصة للصورة العامة: نحو 77٪ من السكان يعانون من انعدام أمن غذائي حاد

ويختم المهندس أبو عبده حديثه مع «الهدف» بالقول إن قطاع غزة انتقل نظام شبه مكتف غذائيًا إلى اعتماد شبه كامل على المساعدات، بينما لم يعد القطاع الزراعي إنتاجيًا، بل أصبح شبه منهار، كما أن الأزمة الحالية لا تقتصر على نقص الغذاء، بل تشمل تدمير طويل الأمد لقدرة القطاع على إنتاج غذائه.

مستقبل مجهول ومكلف.. زراعة بلا أدوات

وفي ظل هذا الواقع، لم تعد الزراعة كما فأصبحت تعتمد على طرق بدائية، في ظل غياب المواد الزراعية الأساسية، حيث يقول المزارع محمد البشيتي في حديث مع «الهدف»: لا يوجد وقود للمضخات، فننقل الماء بالدلو (السطول) من مسافات بعيدة، ولا توجد أسمدة، فنعتمد على ما تبقى من فضلات الحيوانات أو بقايا النباتات المتحللة.

يشير البشيتي إلى أن حجم نقص الإنتاج الدوري بهذه الطرق وصل إلى 80%، الأمر الذي أصبح مكلفاً على مستوى المجهود المبذول وعلى الصعيد المادي، فأصبح ناتج المحاصيل لا يغطي تكاليف إنتاجه أصلاً، لكنه غير قادر على ترك أرضه حتى لا تبور.

خاتمة

إن الأرقام الصادمة التي خلّفها العدوان على القطاع الزراعي، تشير بوضوح إلى أن الاحتلال أراد جليا تدميره، كسهم جديد في دائرة الإبادة التي رسمها لقطاع غزة، حيث تدمير كل مقومات الحياة، أو كل ما قد يعيد الحياة لأصحابها، ومع وصول نسبة العجز في المحاصيل الأساسية إلى 95%، فإن المجتمع الدولي أمام استحقاق أخلاقي وقانوني يتجاوز مجرد إرسال شاحنات المساعدات.

(*) مهند فوزي أبو شمالة: محرر ومعد تقارير الهدف - غزة
عن بوابة الهدف الإخبارية

الشعبوية تدفع تونس إلى تعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقابية

تستقبل تونس العيد الأممي للعمال فاتح ماي هذه السنة في ظل أزمات بنيوية مركبة وأخرى طارئة ومنها أزمة الاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة إلى الأزمة السياسية والحكم الفردي لقيس سعيد، مع تواصل الاعتقالات والمحاكمات السياسية... إلى درجة أن بعض قوى اليسار عمدت إلى «الدعوة للتعبئة الديمقراطية والشعبية لوقف الفاشية الزاحفة»...

عبدالواحد ناجم

الشعبوي قيس سعيّد يمرّر الخيارات والسياسات المعادية لمختلف الطبقات والفئات الكادحة والشعبيّة في تونس.

حسب حز ب العمال على سبيل المثال «فمنذ فبراير 2023 لم تتوقف الاعتقالات والمحاكمات السياسيّة في تونس. كانت الانطلاقة مع مجموعة ما أصبح يعرف بقضيّة "التآمر". ثمّ توسعت لتشمل كلّ الأطياف السياسية والنقابيّة والمدنية والفعاليات الشبابية والإعلاميين والمحامين ورئيس جمعية القضاة وسائر المواطنين ناهيك أنّها لم تستثن حتّى مقرّبين من قيس سعيّد ومدافعين عن انقلابه من بينهم أحد النوّاب. وإن لم تكن التهمة التآمر على أمن الدولة فهي إمّا "فساد مالي" أو "جريمة اتصاليّة" تدخل تحت طائلة المرسوم 54 سيّئ الذكر. وقد كان آخر ضحايا هذا السيل الجارف من الاعتقالات العميد شوقي الطبيب الرئيس السابق لهيئة الحقيقة والكرامة الذي زُجّ به في السجن بـ"شبهة تدليس" خلال فترة رئاسته للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي حلّها قيس سعيّد في عام 2021. ورغم ما أثارته كل هذه الاعتقالات والمحاكمات من ردود فعل مستنكرة في الداخل والخارج لمَا اتّسمت به من تعسف طال حتّى أبسَط الإجراءات التي تفتضيها المحاكمة العادلة فإن سلطة الانقلاب ماضية دون توقف في نهجها القمعي، بنفس الأساليب والأشكال، دائسة حتى على القوانين والإجراءات التي وضعتها بنفسها.»

وليس خافيا أن الهدف من هذه الاعتقالات والمحاكمات هو تكميم الأفواه وزرع الخوف وترذيل أي انشغال بالشأن العام الداخلي والخارجي وإفراغ الساحة من كلّ معارضة حتّى تنفرد سلطة الانقلاب بالمجتمع. فهذه الاعتقالات والمحاكمات لا يمكن عزلها عن كل الخطوات التي قام بها قيس سعيّد... على طريق تصفية كافة المكاسب الديمقراطيّة التي حققها الشعب التونسي بنضاله وتضحياته والعودة بالبلاد إلى مربّع الدكتاتورية. لقد استهدف سعيّد المؤسسات التمثيلية والهيئات الرقابيّة ووسائل الإعلام ووضعها كلّها تحت قبضته. وهو يسعى اليوم إلى تصحير البلاد مستهدفا الأحزاب والاتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات والجمعيات المدنيّة محاولا تفكيكها بأساليب شتّى ليزيحها من طريقه وينفرد بالشعب التونسي الذي يريده مجرّدا من كل الأدوات التي تمكّنه من الدفاع عن حقوقه بشكل جماعيّ ومنظم ومن أي سلطة قضائية أو رقابيّة يلتجئ إليها لحماية نفسه من انتهاك هذه الحقوق حتى يتسنّى له فرض ما يريد من اختيارات اقتصادية واجتماعية تفقيريّة ومدمّرة.

هذا ويبقى تصدّي القوى الديمقراطية والتقدميّة للهجمة الفاشية الزاحفة والمطالبة بوقف الاعتقالات والمحاكمات الجائرة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإن كان لا بدّ من ربطه مباشرة بالدفاع عن الحريات الفردية والعامة والحق في النشاط السياسي والنقابي والمدني ورفع اليد عن وسائل الإعلام وعن القضاء فإنه يبقى من الضروريّ ربطه أيضا بوضع حدّ لنظام الاستبداد وقاعدته الطبقية التي تستعمله لتأبيد سيطرتها على العمال والكادحين والفقراء والشباب والنساء والمثقفين والمبدعين والحكم على مجتمعنا ووطننا بالتخلف والانهيار. وهو ما يتطلب دون شكّ تعبئة دائمة ومستمرّة من أجل استنهاض الحركة العمالية والشعبية في بلادنا لأنه لا تغيير حقيقيا إلاّ عن طريقها ومن الوهم الاعتقاد بأنّ الديمقراطية ستكون "ثمرة" انقلاب من الداخل أو تدخّل أو دعم من الخارج. حسب حزب العمال دائما.

انعكاسات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة على الطبقة العاملة وعموم المواطنين

تشهد أسعار المواد والخدمات الأساسية انفلاتا غير مسبوق تحوّلت معه حياة أغلب التونسيات والتونسيين إلى جحيم خاصة مع استمرار تجميد الأجور وارتفاع التضخم توازيا مع تفاقم البطالة واستفحال مظاهر البؤس والاحتياج التي أصبحت تشمل فئات واسعة من الأجراء والموظفين فضلا عن المعطلين عن العمل والمهمّشين... لقد تعود التونسيّون على ارتفاع أسعار عديد المواد والخدمات التي باتوا يُعدّونها بمرور الوقت من «الكماليات»، كما «طبّعوا» مع ندرة موادّ أخرى أو فقدانها وباتوا يعتبرونها بحكم الواقع «غير ضروريّة». أمّا وقد طال الارتفاع الجنونيّ أسعار الخضر الأساسيّة والغلال الموسميّة واللحوم البيضاء وأنواع الأسماك «الشعبيّة»، وشمل الغياب مواد أساسيّة مثل الفرينة والسكر والقهوة والغاز المنزلي وأدوية تهمّ أمراضا مزمنة يحتاجها عدد كبير من المواطنات والمواطنين، وصارت الخدمات الأساسية وعلى رأسها التعليم والصحة والنقل محكومة أكثر من أيّ وقت مضى بالقاعدة الرأسمالية المتوحشة: خدمات متدهورة للفقراء وخدمات راقية للأثرياء، فقد أصبحت حياة غالبيّة التونسيّات والتونسيين، مُهينة ومُذلة وبائسة.(1)

يتزامن كل هذا مع الضعف والتضييق الذي يعرفه الاتحاد العام التونسي للشغل.

أزمة حادّة ومركّبة وشاملة كادت تعصف بالمنظمة الشغيلة قبيل المؤتمر 26

انعقد المؤتمر السّادس والعشرين للاتّحاد العام التونسي للشّغل المنعقد أيّام 25، 26 و27 مارس 2026 بالمنستير تحت شعار "ثابتون على المبادئ، منتصرون للحقوق والحريات". وانتهى بفوز ساحق لقائمة "الثبات والتحدّي" في هيئتي النظام الداخلي والمراقبة الماليّة وفي المكتب التنفيذي الجديد الذي يضم من بين أعضائه ثلاثة أمناء عامّين مساعدين من المكتب المتخلّي واثني عشر عضوا يتحمّلون مسؤولية المكتب التنفيذي لأوّل مرة، واختاروا من بينهم صلاح الدين السالمي أمينا عامّا للمنظمة.

وهو المؤتمر الذي جاء إثر أزمة حادّة ومركّبة وشاملة كادت تعصف بالمنظمة الشغيلة وتهدّد وجودها بسبب التصدّع الدّاخلي والانقسام الذي شق هياكل المنظمة من فوق إلى تحت من جهة وفي علاقة بالسّلطة من جهة ثانية. لذلك كان أمل المؤتمرين والمتابعين للشأن النقابي أن تطوى صفحة الأزمة بانعقاد هذا المؤتمر الذي شكل محطة حملت معها بارقة أمل في اتجاه إنقاذ الاتّحاد وتجاوز حالة الوهن التي أصابته. وللتذكير فقد كان موعد انعقاد المؤتمر موضوع جدل وتجاذبات بين شقي المكتب التنفيذي المتخلي وكذلك داخل الهيئة الإدارية الوطنية وظل حتى أيام قليلة قبل تاريخ انطلاق أشغاله بين شك ويقين لا فقط في إمكانية انعقاده من عدمها وإنما أيضا في نجاحه في تجاوز الأزمة الخانقة التي عصفت بالاتحاد في المدة الأخيرة. لذلك تردد في الأوساط النقابية والأوساط المتابعة للجدل الجاري حول المؤتمر سؤال حول ما إذا سينجح المؤتمر في تحقيق ما يصبو إليه النقابيون والعمال أم أنه سيكون فاتحة لأزمة أخرى أخطر وأشد؟. (2)

جدير بالتّنويه أيضا أنّ المؤتمرات والمؤتمرين صادقوا منذ اليوم الأوّل على إدخال تنقيحات على القانون الأساسي في بعض فصوله وخاصّة الفصل 19 (20 سابقا) الذي يعتبره النقابيّون سببا مباشرا في تصدّع وحدة الصف النقابي والتفافا على واحدة من أسس الديمقراطية الداخلية داخل المنظمة. وقد حُصر ترشح كافة أعضاء المكتب التنفيذي بدورتين متتاليتين، وأن تضم تشكيلة المكتب التنفيذي امرأتين على الأقل مع تقليص عدد أعضائه إلى 13 بعد أن كان 15 عضوا. وحُدّد عدد الدورات في الهياكل الوسطى من جامعات عامة واتحادات جهويّة بثلاث دورات فقط وتحمّل مسؤولية الكتابة العامّة بدورتين فقط، على أن تضمّ متقاعدَيْن إثنين كحدّ أقصى. إضافة إلى مراجعة نظام التصويت النسبي بالتخفيض فيه. وتُعتبر هذه التّنقيحات خطوة أولى في انتظار إدخال تنقيحات أخرى على القانون الأساسي والنظام الداخلي في أوّل مجلس وطني سينعقد بعد المؤتمر تكون أكثر جرأة وتقطع مع المركزة المشطة وتكرّس الممارسة الديمقراطية بعمق.

أمّا بالنّسبة إلى للمؤتمرين فقد بلغ عددهم 588، حضر منهم 565 مؤتمر وصوت منهم 550 مؤتمر.

انعقد المؤتمر، رغم كلّ محاولات الإرباك. فما كان يمكن انتظار سنة أخرى من الشّلل الذي طال هيئته التّسييرية المكتب التنفيذي الوطني، وما كان من الممكن الإطالة في عمر الأزمة التي «مزّقت أوصال المنظمة وجعلتها تعيش أصعب فتراتها وأحلكها». فهل استطاعت هذه المحطة التنظيمية تدشين مسار جديد يعلق عليه عموم النقابيّين آمالا للخروج من الأزمة رغم الهجمة وحملات التّشكيك التي صاحبت أيّام انعقاد المؤتمر وتواصلت بعده؟. يتسائل متابعين.

من التحديات: مواجهة التضييق الذي تمارسه سلطة سعيد على المنظمة الشغيلة

إنّ العمل على توحيد الصّفوف الدّاخليّة لمواجهة المخاطر الخارجيّة من شأنه أن يساهم بشكل ما في إعادة الثّقة ليس فقط بين القيادة النقابية والقواعد بل وأيضا لدى عموم الأجراء والرّأي العام. فكما هو معلوم اهترأت في السنوات الأخيرة صورة الاتحاد نتيجة انحسار دوره وعجزه عن تحقيق مكاسب لمنظوريه فدبّ اليأس والإحباط والتّململ وعدم الجدوى من النّضال بسبب ضبابيّة الأفق، وهو أمر لا يعود فقط إلى طريقة تعاطي السلطة مع المنظمة الشغيلة ومجمل الإجراءات المتّخذة من قبَلها لتهميش دور الاتّحاد وإضعافه وضمان انفضاض حَاضنته النقابية والشعبية من حوله بقدر ما يعود أيضا إلى أداء المكتب التنفيذي المتخلي والذي دخل في صمت مريب إزاء استهداف السلطة له وعجزه عن الخروج من حالة العطالة التي دخل فيها. إنّ مختلف هياكل الاتحاد قد انطلقت في القيام بحملات انخراطات جديدة وإن بخطى بطيئة وهي مطالبة بحسن إدارة هذا الأسلوب الجديد في واقع يشهد العديد من الصعوبات. وقد يكون فاتح ماي هذه السّنة فرصة لتجديد الخطاب ومدّ جسور الثّقة وإعطاء إشارات على عزم القيادة على الدفاع الجدّي عن الأجراء والعمال بعيدا عن خطابات "التبريد" والتسخين" وبعيدا عن المفارقة بين الخطاب والممارسة. من المهمّ إذا أن تنكبّ قيادة الاتحاد على إنجاح هذه المحطة بعد أن أصبحت مناسبة روتينيّة لا روح فيها. إنّ الساحة النقابية في حاجة إلى ردّ الاعتبار إلى هذا اليوم حتى يكون فرصة لها لتجاوز الوهن الذي أصابها.(2)

(1) بيان حزب العمال صادر بتاريخ 15 أبريل 2026

(2) ما بعد المؤتمر السادس والعشرين لاتّحاد الشّغل: أيّ رهانات للمنظّمة للخروج من الانكماش والعطالة؟

بقلم سها ميعادي

إيران ربحت معركة حافة الهاوية

راسم عبيدات (*)

التمديد بشكل مفتوح للهدنة من جانب ترامب يقول بشكل واضح بأن امريكا رغم كل « الجعجعات» الترامبية بتدمير كل شيء في ايران من جسور ومحطات طاقة وكهرباء وبنى تحتية، لم يجعل القيادة الإيرانية ترتجف وتهرول وتستجيب لتهديدات ترامب، بالذهاب الى المفاوضات مع إدارته في إسلام آباد بشروطه. أي قبول التفاوض تحت التهديد وحصار موانئها، وهذه الصفعة التي تلقاها ترامب برفض إيران التفاوض بالشروط الأمريكية، وضعته في مأزق كبير فهو لم يتعود على قيادة أي دولة في العالم لا تستجيب لتهديداته وترفض شروطه ومطالبه.

لكن القيادة الإيرانية المتماسكة عسكرياً وسياسياً ومجتمعياً، رفضت شروطه وإملاءاته وأصرت على شروطها للتفاوض. وهذا الرفض الإيراني وضع ترامب في مأزق كبير وتحديات كبرى أيضاً، فهذه الإدارة التي ورطها نتنياهو في حرب استنزافية طويلة، أقنعه مع صقور البيت الأبيض بأنها ستكون حرب سريعة وخاطفة. وباغتيال المرشد الأعلى على خامنئي، ستنهار الدولة الإيرانية من داخلها وستنهار منظومة القيادة والسيطرة والتحكم العسكرية والأمنية وستخرج الجماهير الإيرانية الى الشوارع ،لكي تستقبل « المحرر» للشعب الإيراني.

الشعب الإيراني عندما استهدف ويستهدف الوطن خرج بكل مكوناته للساحات العامة لكي يلتف حول النظام ويدافع عن الوطن لا ليخون الوطن ويفرح باحتلاله وتغيير النظام فيه. وبالتالي إ يران لم تحصن نفسها عسكرياً فقط بل حصنت نفسها مجتمعياً وليس أدل على ذلك أنه عندما هدد « الجعجاع» ترامب بإعادة غيران إلى العصر الحجري، وتدمير حضارة عمرها خمسة الآلاف عام، خرجت الجماهير الإيرانية بسلاسلها البشرية، لتحمي الجسور ومحطات سكك الحديد والطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه بأجسادها، في خطوة تحمل رسائل إلى ترامب وكل دعاة الغطرسة والعدوان، بأن شعب ايران لن يدافع عن وطنه ومشروعية حقوقه بقوته العسكرية فقط بل بأجساد ولحم أبنائه وسيجعل من إيران مقبرة للغزاة في حرب استنزاف طويلة لن تتحمل أمريكا نتائجها وتداعياتها ليس فقط عسكرياً بل التداعيات الكبرى على أسواق الطاقة، وأسعار النفط والغاز وسلاسل التوريد والأسواق العالمية للطاقة وأسواق الأوراق المالية والتداعيات الكبرى على كل الإقتصاد العالمي.

لا الشعب الإيراني ولا دول العالم باتت تصدق «جعجعات» ترامب، ولا تأخذ تغريداته المتواترة والمتناقضة على قناته «تروث» محمل الجد ، ولذلك إيران المتسلحة بإرادة وقيادة صلبة ومتماسكة، وخلفها قدرات وخيارات عسكرية قادرة أن تلحق خسائر كبيرة بالقوات الأمريكية ،وكذلك القاعدة الأمريكية غير القابلة للسحب « اسرائيل» .

رفضت أن تذهب إلى المفاوضات مع أمريكا تحت التهديد والحصار ودون التخلي عن شروطها العشرة التي قبلتها الإدارة الأمريكية كأساس للتفاوض، معتقدة بأن تهديدات رئيسها الجديدة، ودفع الأمور نحو سياسة حافة الهاوية، ستجبر إيران على التراجع، ولن تغامر بالذهاب إلى الحرب وستقبل بالإشتراطات والإملاءات الأمريكية التي فشلوا في تحقيقها خلال حرب استمرت أربعين يوماً واستخدموا فيها أقصى قدراتهم العسكرية والتسليحية، وأحدث تقنيات أسلحتهم الجوية والصاروخية وما انتجته التكنولوجيا الأمريكية، والتي استخدموها، ليس فقط في تنفيذ سلسلة اغتيالات طالت عشرات القادة العسكريين والأمنيين الإيرانيين وحتى القيادات السياسية، وتدمر الكثير من البنى التحتية والمدنية في ايران، في ضغط كبير على الحاضنة الإجتماعية والشعبية لدفعها على التمرد على القيادة الإيرانية، ولتكن النتائج عكسية، فكلما زاد ضغطهم العسكري التدميري زاد التفاف الجماهير الإيرانية حول قيادتها والتمسك بها، ومحولة هذه الحرب الى حرب استنزافية طويلة ، لا تقوى امريكا على تحمل نتائجها لا بشرياً ولا عسكرياً ولا اقتصادياً ولا سياسياً ،ولا على الصعيد الداخلي الأمريكي.

اضطرت أمريكا بعد أربعين يوماً للقبول بوقف هذه الحرب المجنونة، والذهاب لخيار التفاوض مجدداً في تمديدات مستمرة لوقف إطلاق النار يومان ثم خمسة أيام، ومن عشرة أيام، وهكذا دواليك، لكي تمارس أقصى الضغوط على ايران، لكي تستجيب لشروطها وإملاءاتها بوقف الحرب، وبالتالي تمنح ترامب ونتنياهو صورة نصر، ظلوا يبحثون عنها طوال الأربعين يوماً.

ولكن الواقع والميدان لم يطابق لا تصريحات ولا ببروغندا ترامب ونتنياهو، حول تحقيق النصر على إيران وتحقيق أهداف الحرب.

حيث ظهر بأن هناك فجوة كبيرة ما بين تصريحات ترامب ونتنياهو، والحديث عن انتصاراتهم، وما يقوله الميدان، هذا الميدان الذي قال بأن قدرتهم على تحقيق أهداف الحرب الكبرى لم تتحقق لا في إيران ولا في لبنان الذي قلب كل الموازين والتوقعات وغير المعادلات من خلال أداء حزب الله العسكري المبهر.

بصورة فاجأت العالم وضعت إيران شرط رفع الحصار للانضمام إلى مفاوضات إسلام آباد، وجاء الرد الأميركي بإلغاء سفر نائب الرئيس جي دي فانس إلى إسلام آباد، بما أوحى بقبول التحدي ورفع مستواه إلى حد التهديد بالعودة للحرب مع اقتراب موعد نهاية مهلة وقف إطلاق النار خلال ساعات قليلة، وحافظت إيران على رباطة جأشها ولم تتراجع رغم الضغوط والاتصالات والنصائح والتحذير من خطورة ما ينتظرها، لكنها اختارت الصمود.

وقبيل نهاية المهلة بثلاث ساعات تراجع الرئيس الأميركي عن إعلانه رفض تمديد مهلة وقف النار لخمسة أيام وفق المقترح الباكستاني، وأعلن تمديد وقف النار بلا مهلة ربطاً بانتظار مقترح إيراني للتفاوض، متذرعاً بأن الانقسام بين الإيرانيين يحول دون تقديم مقترح موحّد، لكن الجميع كان قد علم أن إيران ربحت الجولة، وأن ترامب تلمس تعامل الأسواق المالية مع الاحتباس وخطر تجدّد الحرب، حيث زاد سعر برميل النفط خمسة دولارات خلال ساعة وارتفع من $95 إلى $100، مع توقعات بأن تفتح الأسواق اليوم على سعر الـ $120 للبرميل وبدء التداعيات الكارثية على أسواق الأسهم، وبينما تحدّث بعض المقربين من ترامب عن فرضية تعايش أميركي مديد مع وقف النار وبقاء الحصار على موانئ إيران، قال خبراء في أسواق الطاقة إن بقاء مضيق هرمز مقفلاً على صادرات النفط والغاز، لا يسمح بصمود الهدنة الهشّة مع بدء تسجيل اضطرابات في الأسواق، ويضع الأمور بين خياري العودة للتفاوض أو الذهاب إلى الحرب، خصوصاً مع تحذيرات إيرانية من فرض فك الحصار بالقوة بما يعني التلويح بحرب استنزاف ضد القوات الأميركية، تضع الرئيس ترامب بين خياري الحرب والتفاوض طلباً لتسوية، لكن الأهم هو أن ما جرى قال بنظر الكثير من المراقبين أن أميركا ليست جاهزة لخوض الحرب وإلا لفعلت في هذه اللحظة الخانقة بدلاً من إعطاء انطباع العجز والتراجع.

في طهران ثمّة من يتحسّب لمفاجأة أميركية بالحرب ويستعدّون لكل الاحتمالات، كما تقول مصادر إيرانية تتابع المشهد التفاوضي والحشود الأميركية التي تقول إنها لم تأت للضغط فقط بل هي جزء من خطة حرب يرغب ترامب بخوضها في ظل كلام مطمئن ليفاجئ إيران بالحرب.

(*) راسم عبيدات: كاتب صحافي
ومحلل سياسي - فلسطين
عن بوابة الهدف الإخبارية

الطلبة المناضلون والعمال: حلف طبقي بدون أدوات تنظيم

بقلم: أدم روبي

الخريجون الجامعيون المغاربة ليسوا طليعة الحِركة النقابية العمالية، رغم أن المفترض أن يكونوا كذلك. لماذا؟ لأنهم يخرجون من الجامعة وهم لم يتدربوا يوماً على العمل التنظيمي داخل نقابة طلابية ديمقراطية وجماهيرية. النتيجة: أطراف متفرقة، شعارات ثورية تنتهي بانتهاء الوقفة، ونضالات عمالية تفتقر إلى الاستمرارية والتراكم. هذا المقال محاولة لفهم جذور الأزمة، ورسم ملامح استراتيجية تجميع نضالي تعيد الاعتبار للدور الطليعي للطلبة والخريجين، بالتحالف مع القوى التقدمية والديمقراطية.

أولاً: غياب الإطار الطلابي يُفقد الخريجين الخبرة التنظيمية

في غياب نقابة طلابية موحدة وقوية، يتخرج الطالب المناضل وهو لا يحمل في جعبته سوى الذاكرة العاطفية لبعض الاحتجاجات، دون أدنى إلمام بمبادئ التنظيم: القيادة الجماعية، المساءلة، الانضباط الطبقي، والعلاقة العضوية مع الجماهير. هذا الفراغ التنظيمي هو الذي يفسر لماذا ينصرف معظم الخريجين عن النضال العمالي بعد التخرج، ولماذا تبقى مشاركتهم في إضرابات العمال مجرد ومضات فردية لا تبني قوة.

التجربة التاريخية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في السبعينيات والثمانينيات تثبت العكس: فحين كان الطلبة منظمين في نقابة طلابية جماهيرية، كانوا يشكلون رافداً أساسياً للحركة النقابية العمالية، وكان الخريجون يدخلون المصانع والأحياء الشعبية وهم مسلحون بفهم نظري وتنظيمي. اليوم، ومع غياب هذا الإطار، تحول الخريجون إلى مجرد أفراد يبحثون عن عمل، بدلاً من أن يكونوا كوادر تنظيمية.

ثانياً: اعتقال الطلبة في غياب إطار نضالي: ضربة موجعة للجميع

إن اعتقال الطلبة المناضلين في الجامعات المغربية، كما يحدث هذه الأيام في سياق النضالات المتفرقة، ليس مجرد إجراء أمني ضد أفراد، بل هو ضربة موجعة ومباشرة تمتد آثارها إلى ثلاثة مستويات مترابطة:

أولاً: على مستوى الطالب المناضل نفسه – فاعتقاله يعني حرمانه من متابعة دراسته، وتكبيده عناء التحقيق والمحاكمة والاحتجاز أحياناً، وترك ندوب نفسية وجسدية قد تلازمه مدى الحياة. والأسوأ من ذلك هو الشعور بالعزلة: ففي غياب نقابة طلابية تدافع عنه، وتوفر له محامياً، وتنظم حملات تضامن يومية، يجد الطالب نفسه وجهاً لوجه أمام آلة القمع، وتتحول قضيته من قضية سياسية إلى ملف جنائي فردي.

ثانياً: على مستوى عائلات الطلبة – عائلات الطلبة المناضلين، التي غالباً ما تنتمي إلى الطبقات الكادحة والمتوسطة، تجد نفسها فجأة في مواجهة أجهزة الدولة دون أي سند. الأب والأم لا يفهمان في السياسة، لكنهما يفهمان الخوف على ابنهما. في غياب إطار نقابي يشرح لهما الأبعاد السياسية للاعتقال، ويوفر لهما الدعم المعنوي والمادي، تتحول العائلة إلى رهينة الضغط النفسي، وقد تصل بهم الحال إلى التبرؤ من نضال ابنهم خوفاً على مستقبله، أو الانكسار وطلب «العفو» من السلطات. هذه الهزيمة على المستوى العائلي هي انتصار استراتيجي للنظام، لأنه يكسر الإسناد الاجتماعي للنضال الطلابي.

ثالثاً: على مستوى الحركة التقدمية والديمقراطية بأكملها – كل طالب معتقل هو خسارة مؤقتة أو دائمة لطاقة نضالية كان يمكن أن تصبح قيادة عمالية غداً. في غياب إطار منظم ينتج مناضلين بالجملة، ويحميهم، ويضمن استمراريتهم، فإن كل اعتقال يصبح ضربة موجعة قد تقضي على تجربة نضالية كاملة قبل أن تبدأ. الحركة التقدمية في المغرب، التي تعاني أصلاً من التشرذم والضعف، لا يمكنها أن تتحمل فقدان كوادرها الشابة بهذه السهولة. النظام يعرف ذلك جيداً، ولذلك يضرب بشدة كلما سنحت له الفرصة، مستغلاً ضعف تنظيم الطلبة وغياب إطار وطني يدافع عنهم.

هذا الواقع المؤلم يؤكد حاجة ملحة وإستراتيجية: لا يمكن حماية الطلبة المناضلين، ولا عائلاتهم، ولا مستقبل الحركة التقدمية، بدون نقابة طلابية قوية جماهيرية مستقلة، تكون قادرة على التوجيه، والحماية، والدفاع الجماعي، وتحويل كل قضية اعتقال إلى حملة سياسية تضغط من أجل الإفراج، وليس إلى استعطاف فردي.

ثالثاً: الرغبة في النضال موجودة، لكن بدون استراتيجية

لا أحد ينكر أن طلبة مغاربة – وفي مقدمتهم من نزلوا مؤخراً إلى جانب عمال «سيكوم» بمكناس رافعين شعارات ثورية – يمتلكون رغبة صادقة في المساهمة بنضالات الطبقة العاملة. لكن هذه الرغبة تبقى بلا استمرارية، لأنها غير موضوعة في إطار خطة سياسية واستراتيجية. غياب الخطة يعني أن الفعل النضالي يتحول إلى رد فعل ظرفي، لا إلى بناء تراكمي. مناضلو سيكوم يحتاجون إلى رفيق دائم في المعركة، لا إلى حضور شرفي في وقفة ثم انصراف.

إن غياب استراتيجية واضحة يجعل الطلبة المناضلين يعيدون اختراع العجلة في كل حركة احتجاجية، بدلاً من البناء على تجارب سابقة. وهم بذلك يستهلكون طاقتهم في معارك دفاعية متكررة، دون أن يبنوا قوة هجومية قادرة على فرض مطالب الجماهير. كما أن غياب الخطة يجعل الاعتقالات أكثر تأثيراً، لأن كل معتقل يعزل عن بقية الحركة.

رابعاً: إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب هو المفتاح

الحل ليس في رسائل الاستعطاف التي تطلب العفو عن الطلبة المطرودين أو المعتقلين، بل في إعادة بناء أداة تنظيمية نضالية قادرة على فرض الحقوق لا التوسل بها. هذه الأداة هي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كنقابة طلابية جامعة لكل الطلبة المناضلين، على أسس المبادئ الأربع التي قام عليها: الجماهيرية، التقدمية، الديمقراطية، والاستقلالية.

· الجماهيرية: أن يكون مفتوحاً لكل الطلبة الكادحين، لا للنخب الصغيرة.

· التقدمية: أن يرتبط بقضايا التحرر الطبقي والاجتماعي، لا بالشعارات المحافظة.

· الديمقراطية: أن تُبنى قياداته عبر الانتخاب والمحاسبة، لا بالتفويض الأبوي.

· الاستقلالية: أن يبتعد عن الوصاية الحزبية الضيقة، مع بقائه حليفاً طبقياً لليسار العمالي.

هذا الاتحاد، حين يُعاد بناؤه على هذه الأسس، سيكون قادراً على تأطير الطلبة المناضلين داخل الجامعة، وتدريبهم على العمل النقابي، ثم ربطهم عضوياً بنضالات الجماهير الشعبية: عمال سيكوم بمكناس، عمال المناجم، المضربين عن الطعام في المصانع المستغلة، والفلاحين المهددين بنزع أراضيهم. كما سيكون درعاً حامياً للمناضلين، لأن القضية ستصبح قضية تنظيم وليس قضية فرد.

خامساً: استراتيجية التجميع النضالي: أدوار محددة لكل فاعل

لا يمكن الحديث عن إعادة بناء النقابة الطلابية دون وضع استراتيجية واضحة للتجميع النضالي، تحدد أدوار كل من:

1. دور الطلبة المناضلين داخل الجامعة:

· تشكيل لجان نضالية في الكليات والأقسام، تعمل على حماية الحقوق الدراسية والاقتصادية للطلبة (السكن، المنح، النقل).

· تنظيم حملات تضامن دائمة مع الإضرابات العمالية في المدينة، من خلال الوقفات التعريفية، وجمع التبرعات، ونشر البيانات المشتركة.

· التدريب النظري والسياسي عبر حلقات دراسة حول قضايا الرأسمالية، والنقابية، وتاريخ الحركة العمالية بالمغرب.

2. دور الخريجين المناضلين في مواقع العمل:

· بمجرد التحاقهم بسوق العمل، عليهم أن يصبحوا النواة التنظيمية داخل النقابات العمالية القائمة (أو تشكيل نقابات جديدة إذا كانت القائمة فاسدة أو عميلة).

· العمل على ربط النضال داخل المصنع أو المؤسسة بالنضال الطلابي في الجامعات المجاورة، لخلق حلقات تضامن عملية.

· نقل الخبرة التنظيمية التي اكتسبوها (أو كان المفترض أن يكتسبوها) في النقابة الطلابية إلى العمل النقابي العمالي.

3. دور القوى التقدمية والديمقراطية:

· الأحزاب والمنظمات اليسارية، والنقابات العمالية المستقلة، والجمعيات الحقوقية، مدعوة إلى دعم إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ليس بالوصاية عليه، بل بتوفير الفضاءات والموارد والخبرات.

· فتح مكاتبها وقاعاتها لتأطير الندوات والدورات التكوينية للطلبة.

· الدفاع عن الطلبة المطرودين والمعتقلين كقضية مركزية، لا كمسألة إنسانية عابرة، وإدراج مطالبهم في برامجها النضالية.

· المساهمة في خلق «صندوق تضامن» لدعم الطلبة المناضلين المحتاجين، ولتمويل الأنشطة النقابية.

سادساً: من النضال المشترك إلى إعادة البناء الفعلي

بدلاً من انتظار «رحمة» الجامعة أو السلطات، يمكن للطلبة المناضلين اليوم، رغم ضعف تنظيمهم، أن يبدأوا بإعادة بناء النقابة الطلابية من خلال خوض نضالات مشتركة. قضية الطلبة المطرودين تأديبياً بجامعة القنيطرة، والطلبة المعتقلين، ليست مجرد قضايا فردية – بل هي مفاتيح سياسية لإعادة التجميع. فالنضال من أجل إعادة المطرودين وإطلاق سراح المعتقلين، حين يخاض بشكل منظم وموحد، يمكن أن يشكل نواة لولادة اتحاد وطني جديد. المطلوب هو تحويل هذه القضايا إلى حملات نضالية تراكمية، يساهم فيها الطلبة المناضلون، وخريجو الجامعة المناضلون، ومناضلو الأطر النقابية والسياسية التقدمية، عوض رسائل استعطاف تُرفع للمسؤولين.

إن كل وقفة احتجاجية ناجحة لعمال «سيكوم»، وكل انتصار ولو جزئي للمضربين عن الطعام، يجب أن يتحول إلى درس تنظيمي يُدرّس في ورشات داخل الجامعة. وهنا يأتي دور الخريجين الذين يمتلكون تجربة ميدانية لنقلها للطلبة.

خاتمة: لا نضال عمالياً بدون طليعة طلابية منظمة

الحركة النقابية العمالية في المغرب لا يمكنها أن تنتصر بدون طليعة طلابية منضبطة ومنظمة. وهذه الطليعة لن تخرج من رحم الفعاليات الظرفية أو المجموعات الفيسبوكية، بل من رحم نقابة طلابية جماهيرية ديمقراطية. إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب على مبادئه الأصلية ليست ترفاً نظرياً، بل ضرورة سياسية ملحة. ومن لم يؤمن بذلك، فليفسح المجال لمن يؤمن.

طريق النضال طويل، لكن الخطوة الأولى هي تنظيم صفوفنا. والخطوة الثانية: تحويل كل قضية عادلة إلى حملة تراكمية، وكل نضال طلابي إلى جسر يصل إلى المصنع والحقل والحي الشعبي. التجميع النضالي ليس شعاراً، بل بناء يومي متعب وهادئ، لكنه الطريق الوحيد لصناعة النصر.

طريق النضال طويل، لكن النضال المشترك يختصره.

تحت الخوذة (9)

ناصر احسايين

12 نونبر 2022 – الدعوة إلى الوقفة

بعد الإضراب الأول، صار العمال أكثر جرأة.

بدأت تصلنا أخبار عن حوادث في أوراش أخرى: عامل سقط من الطابق الخامس، وآخر أصيب في عينه بقطعة حديد...

في أحد الاجتماعات الصغيرة مع بعض الرفاق في حزب النهج الديمقراطي العمالي، اقترح أحدهم تنظيم وقفة احتجاجية أمام أحد الأوراش الكبيرة في المدينة. الفكرة كانت بسيطة: رفع مطالب تتعلق بسلامة العمال والتأمين. لكننا كنا نعرف أن الوقوف في الشارع ليس مثل الكلام في المقهى.

20 نونبر 2022 – صباح الوقفة

اجتمعنا قرب الورش في الصباح. لم نكن كثيرين: حوالي ثلاثين شخصًا بين عمال وطلبة وبعض المناضلين. رفعنا لافتة صغيرة كتب عليها: «السلامة حق لعمال البناء».

كنت أشعر بتوتر كبير. في الورش تعودت أن أحمل الإسمنت، لكن الوقوف أمام الناس والشرطة شيء مختلف. بدأنا نهتف بهدوء.

لم تكن شعارات كبيرة... كانت مجرد مطالب بسيطة: الكرامة، التأمين، شروط العمل.

بعد نصف ساعة، وصلت سيارة الشرطة. نزل منها شرطيان أولًا، ثم آخرون. اقترب أحدهم وقال بلهجة صارمة: «خاصكم تفرقو... ما عندكمش ترخيص». حاول أحد الرفاق أن يشرح أن الوقفة سلمية. لكن التوتر بدأ يرتفع. بعض العمال تراجعوا قليلًا، وهذا كان طبيعيًا. ليس الجميع مستعدًا لمواجهة الشرطة.

لحظة الاعتقال: فجأة بدأوا يدفعوننا بعيدًا عن مدخل الورش. في تلك اللحظة رفعت صوتي أكثر وقلت: «حنا غير عمال باغين السلامة فالخدمة»!

ربما كانت تلك الجملة هي السبب. أمسك بي شرطي من كتفي وقال: «تعال معنا.»

لم أقاوم. لم يكن هناك معنى للمقاومة. ركبت سيارة الشرطة مع اثنين من الرفاق. الغريب أنني شعرت بهدوء غريب. كنت أفكر فقط في شيء واحد:كيف سيخبر أحدهم أمي لو سمعت الخبر؟

في المخفر: الأسئلة كانت كثيرة... لكنها متشابهة: «من نظم الوقفة؟»، من يقف وراءكم؟»، هل أنتم تابعون لحزب؟»

قلت الحقيقة: «نحن عمال... وبعضنا منخرط في حزب النهج الديمقراطي العمالي.»

لم يكن الأمر دراميًا كما في الأفلام. لا ضرب ولا صراخ.

فقط ساعات طويلة من الانتظار، ونظرات تقول: «لماذا تضع نفسك في هذا الموقف»؟

المساء – الخروج: أطلقوا سراحنا في المساء. عندما خرجت من المخفر، وجدت بعض العمال ينتظرون. كان حميد بينهم. قال لي وهو يبتسم: «واش خايف؟»

أجبته: «شوية.»

ضحك وقال: «حتى حنا».

في تلك اللحظة شعرت بشيء مهم: الخوف لم يختفِ... لكننا لم نعد نهرب منه.

تلك الليلة، عدت إلى غرفتي متعبًا. جلست أفكر في الطريق الطويل الذي قطعته: من طفل يمشي حافيًا في الدوار، إلى طالب يحلم بوظيفة، إلى عامل بناء، إلى شخص يُعتقل لأنه طالب بسلامة العمال.

لم أكن أبحث عن البطولة. كنت فقط أبحث عن شيء بسيط: أن يعيش العامل بكرامة.

(يتبع...)

لا أعرفهم، لكني أراهم

عائشة جرو

لا أعرفهم
لكني أراهم
يصطفون شلوا شلوا
في طوابير المذبح
مساء،ليلا، وعند كل صبح
في غزة والضفة والقدس
يمرون في الشمس
محدقين بنا مشفقين
على طوابير بين مسلخ
الماء والخبز.

ظلالهم رشيقة كأنهم يتأهبون
لنهار جديد
يصدحون بأناشيد الصباح، متصببين يسقون بذور الفجر

ما تعرفت على ملامح ملائكية
لكنها شنفت مسامعي بأغنيات
وهي تعبر السحاب،
تركت كراريسها على طاولات الخيام مشرعة على الحياة.
ضفائرها أجنحة حمام.

لم تقبل بناني ترابهم
لكن روحي تحفظ تراتيل مجدهم
تسمق في اغصان السرمدية قلوبهم أسماؤهم،
وستشخص أبصارهم في وجه التاريخ.

لم أر ضحكاتهم بين شقوق السماء لكني موقنة أن الغيوم
ستمطرهم رياحين خير وفرح.

كانوا سورا، أناشيد، و أغنيات
على شاطئ غزة صاروا نبض الأرض.

هن هم
ما يراود الشاعر وينفلت
هم هن قصائد حبرها من دم
تسري في أشجار تزهر عند
كل ردم.

طبقة المقابر

نورالدين موعابيد

تبدو الحقيقة -أحيانا- أغرب من الخيال، من ذلك تمثيلا، لا حصرا، ظاهرة باتت تحضر المقابر، إذ لوحظ أن الليبرالية المتوحشة، لم تعد مكتفية باحتواء الواقع، فراحت تحقق امتداداتها في بعض المقابر.

ولا أدل على هذه الظاهرة من احتكار الطبقة البورجوازية مساحات معينة عمدت إلى: تجهيزها وتجميلها بمواد البناء والفسيفساء، مخصصة لموتاها، وهي مسيجة بالسلاسل والأقفال، محجوزة، ومعنونة ب: مقبرة عائلات القادريّ، بنانيّ، شقرون، العمرانيّ... وكأن تلك الطبقة تستكثر على الطبقات الكادحة أن تقاسمها الثرى نفسه، أو تصادر الظواهر العلَمية، التي من قبيل أن الجثة تتحلل، لا محالة، كائنة ما كانت أصولها الطبقية.. وتكاد الفلسفات والمذاهب تجمع على مواراة الميت التراب (الأرض)، باستثناء إحراق الجثة لدى بعضهم. ويذكّرني، أولئك محتكرو المقابر، بما كان يسلكه المصريون القدامى حين حنطوا موتاهم، ودفنوا معهم مجوهراتهم وأسلحتهم، اعتقادا منهم أنهم سيُبعثون، ومن ثمة حاجتهم (حاجاتهم) إلى تلك الأدوات، مع فارق مهمّ هو أن الطبقة البورجوازية تورّث ذويها الأحياء ممتلكاتها متوهمة أنها تؤبّد سطوتها/سيادتها.. فماذا لو تزاحمت الأضداد، كما قال شاعر معرة النعمان، وضاقت الأرض بما /بمن رحبت؟!.

ولعل Mao صدق مجيبا أحدا سأله عن عمره، بقوله: «إن الأعمار لا تقاس بالزمن، وإنما تقاس بما قدمه الإنسان من إنجازات تخدم البشرية. «ولطالما ردد المناضلون، وهم يرثون الشهداء:

من يُكرّم الشهيد يتبعْ خطاه

ولم يَرددوا يوما، ولن يرددوا البتة (فليحجز قبره، وليرصّعْه.) وقد فات الذين «يُبرجزون» القبور أن مناطق معينة تلجأ إلى ما يُسمّى «القبور الجماعية». والأحجى أن يُكرّم الإنسان حيا وميتا، أليست «الكرامة "هي قيمة القيم؟!.. ألا تقول المادة الأولى من ميثاق حقوق الإنسان: «يولد الناسُ جميعُهُم أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق.»؟!، بل إن أمواتا لا تُعرف قبورُهم، بالإضافة إلى أن الرفات ربما نُقل من مكان إلى آخر، لأسباب سوسيوسَياسية مختلفة. يورد صاحب «الحقيقة الغائبة»(فرج فوده) أن جثة عثمان بن عفان دُفنت بمقبرة يهودية، حتى عهد خلافة بني أمية حين ضمّت إلى مقبرة من مقابر المسلمين.

لامست هذه السطور ظاهرة لا تحضر في مخيال المتتبعين إلا محتشمة، على الرغم من أن كاتبها يؤسفه ضمور آليات البحث الميدانيّ، فلا يملك سوى الاعتذار لاسيما بالنسبة إلى القارئ الأريب، ملتمسا، في الوقت نفسه، من أقلام أخرى تعميق مقاربات الظاهرة-الموضوع-..

عبد الله غميط :

إن الرهان الاستراتيجي اليوم لا يكمن فقط في تحقيق مطالب آنية، بل في المساهمة في إعادة بناء حركة عمالية مستقلة، ديمقراطية، وكفاحية، قادرة على مواجهة المشروع النيوليبرالي في شموليته.

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي هو الرفيق غميمط عبدالله، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي ومناضل نقابي كاتب وطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي.

تقديم

> دخلت النقابات المركزية منذ سنوات في الحوار الاجتماعي كآلية مؤطرة لعلاقاتها مع الحكومة والباطرونا، ما تقييمكم لمخرجات هذا الحوار منذ انطلاقه؟

< إن تقييم مسار ما يسمي بـ»الحوار الاجتماعي» لا يمكن فصله عن طبيعة الدولة كأداة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة، حيث لا يشتغل هذا الحوار كآلية ديمقراطية محايدة، بل كجزء من جهاز الهيمنة الذي تسعى من خلاله الكتلة الطبقية المسيطرة إلى تدبير التناقضات الاجتماعية دون المساس بجوهر الاختيارات النيو-ليبرالية. فالدولة، في هذا السياق، لا تتعامل مع النقابات باعتبارها ممثلا فعليا لمصالح الطبقة العاملة، بل كوسيط يمكن احتواؤه وإدماجه داخل منطق «السلم الاجتماعي» الضروري لاستمرار تراكم الرأسمال.

لقد أفرزت التحولات النيوليبرالية، خاصة منذ برامج التقويم الهيكلي، إعادة تشكيل عميقة لدور الحوار الاجتماعي، حيث تم تحويله من ساحة صراع طبقي مفتوح إلى فضاء تقني-مؤسساتي مضبوط، تختزل فيه المطالب في جوانب جزئية (زيادات محدودة، تحسينات ظرفية)، بينما يتم تغييب الأسئلة الجوهرية المرتبطة بتوزيع الثروة، والعدالة الضريبية، وملكية وسائل الإنتاج. وهنا يظهر الطابع الوظيفي لهذا الحوار، الذي يهدف إلى امتصاص الاحتقان وإعادة توجيه النضالات نحو قنوات آمنة لا تهدد التوازنات الكبرى.

كما أن ما يسمى بـ»الشراكة الاجتماعية» ليس سوى شكل من أشكال إدماج البيروقراطيات النقابية داخل بنية النظام القائم، حيث تتحول القيادات بفعل الامتيازات، إلى فاعل محافظ يسعى إلى الحفاظ على موقعه التفاوضي أكثر من سعيه إلى تعبئة القواعد. وهذا ما يفسر الميل المتزايد نحو التوافقات الفوقية، التي تطبخ خارج أي مراقبة ديمقراطية حقيقية، وتقدم لاحقا كـ»مكاسب» رغم محدوديتها.

إن الطابع الانتقائي لفتح وإغلاق جولات الحوار يعكس بوضوح ميزان القوى القائم، حيث لا تلجأ الدولة إلى التفاوض إلا تحت ضغط النضال، لكنها تسارع إلى الالتفاف على نتائجه عبر التأجيل أو التجزيء أو التأويل السلبي، وقد تجلى ذلك في ملفات استراتيجية كقانون الإضراب وتخريب أنظمة التقاعد، تعديل مدونة الشغل، ملف التعليم، السيادة الغذائية، حيث تم تمرير خيارات مجحفة تحت غطاء «التوافق». الأخطر من ذلك هو الأثر الإيديولوجي لهذا المسار، إذ يساهم في نشر وهم إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية داخل نفس البنية الاقتصادية دون صراع فعلي، مما يؤدي إلى إضعاف الوعي الطبقي وتغذية النزعات الإصلاحية الضيقة. كما أدى إلى تعميق أزمة الثقة داخل الحركة النقابية، حيث أصبحت فئات واسعة من الشغيلة تنظر إلى الحوار الاجتماعي كآلية شكلية لا تعكس تطلعاتها.

لذلك، فإن تجاوز محدودية هذا المسار يقتضي إعادة طرح السؤال النقابي في أبعاده الطبقية، عبر بناء استقلالية فعلية عن الدولة وأرباب العمل، وربط التفاوض بالنضال الميداني، وإرساء ديمقراطية داخلية حقيقية تجعل القرار بيد القواعد. فبدون ميزان قوى قائم على التعبئة والتنظيم والتأطير، سيظل الحوار الاجتماعي مجرد أداة لإعادة إنتاج نفس السياسات، مهما تغيرت شعاراته.

> انطلاقا من موقعكم في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي التي تنتمي إليها، والتي تمثل نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، ماهي أبرز محطات نضالاتكم خلال السنة الماضية؟ وما أثرها في الفعل النقابي وفي تحسين ظروف الطبقة العاملة والمأجورين؟

< في هذا الإطار العام، تندرج نضالات الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي كأحد التعبيرات الملموسة عن إمكانية إعادة بناء فعل نقابي طبقي، يتجاوز منطق التدبير والتكيف نحو منطق الصراع والتغيير. فقد شكلت معركة إسقاط النظام الأساسي في سنة 2023 محطة فارقة، ليس فقط من حيث زخمها الكمي، بل من حيث دلالتها السياسية، باعتبارها مواجهة مباشرة مع مشروع يندرج ضمن إعادة هيكلة الوظيفة العمومية وفق منطق السوق.

لقد عكست هذه المعركة درجة متقدمة من النضج النضالي، حيث لم تعد المطالب محصورة في تحسين الأجور أو التعويضات، بل امتدت لتشمل رفض منطق التعاقد، والتفكيك، والهشاشة، والدفاع عن المدرسة العمومية كفضاء لإعادة إنتاج المعرفة وتوزيعها بشكل عادل خارج منطق التسليع. وهذا الوعي في إطار ترابط القضايا يعكس انتقالا نوعيا من الوعي الفئوي إلى الوعي الطبقي، حتى وإن كان لا يزال في طور التشكل.

كما أن أحد أبرز مكاسب هذه الدينامية هو إعادة الاعتبار لأشكال التنظيم القاعدي، من خلال الجموعات العامة بالمؤسسات التعليمية وبالفروع النقابية المحلية والاقليمية، التي تلعب دورا محوريا في التعبئة واتخاذ القرار وتأطير النضال. وفي التجارب النقابية الكفاحية، تساهم هذه الأشكال التنظيمية والتعبوية في كسر احتكار البيروقراطيات النقابية لمجال تنظيم نساء ورجال التعليم، وتفتح المجال أمام مشاركة أوسع للشغيلة في صياغة مطالبها وأشكال نضالها، وهو ما يشكل نواة لإمكانية بناء تجربة نقابية بمضمون ديمقراطي حقيقي.

من جهة أخرى، كشفت تجربة الحراك التعليمي برسم 2023، حدود المقاربة الرسمية في التعامل مع القطاع، وأبانت الدولة عن ميل واضح نحو القمع والتضييق حين استطاع الحراك أن يفلت من قنوات الضبط التقليدية، وهو ما يؤكد أن «الحوار» يظل مشروطا بمدى قابلية الفاعلين للاندماج في قواعد اللعبة المحددة سلفا.

ومع ذلك، فإن استمرار الإضرابات والاحتجاجات رغم هذه الضغوط، عكس وجود استعداد نضالي مهم داخل الشغيلة التعليمية.

أما على مستوى النتائج، فرغم أن تنازلات الدولة ظلت جزئية، فإن أهم مكسب يتمثل في إعادة بناء الثقة في الفعل الجماعي، وإثبات أن ميزان القوى يمكن أن يتغير بفعل النضال المنظم والمنتظم، كما ساهمت تلك المعارك في تعرية محدودية «الحوار الاجتماعي» كإطار وحيد، ودفعت نحو التفكير في بدائل تنظيمية ونضالية أكثر جذرية.

غير أن هذه الدينامية النضالية بقطاع التعليم تواجه تحديات حقيقية، أبرزها مخاطر التفكك والفئوية وإعادة الاحتواء، خاصة في ظل تعدد الإطارات النقابية وغياب أفق تنظيمي موحد قادر على تجميع هذه الطاقات. كما أن استمرار الهجوم على المدرسة العمومية، عبر سياسات الخوصصة والتفكيك، يفرض الانتقال من ردود الفعل القطاعية إلى بناء جبهات اجتماعية أوسع، تربط بين نضالات شغيلة قطاع التعليم وباقي قطاعات الطبقة العاملة.

إن الرهان الاستراتيجي اليوم لا يكمن فقط في تحقيق مطالب آنية، بل في المساهمة في إعادة بناء حركة عمالية مستقلة، ديمقراطية، وكفاحية، قادرة على مواجهة المشروع النيوليبرالي في شموليته. وهذا يمر عبر تعميق الوعي الطبقي، تطوير أدوات التنظيم، وربط النضال المطلبي بالأفق السياسي للتغيير، بما يفتح الطريق أمام بدائل حقيقية تنحاز لمصالح الكادحين، وتضع الاختيارات الاقتصادية القائمة في صلب النقاش العمومي وحركية الصراع الطبقي المرتبطة بها.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في مؤتمرها الوطني 17

عبد النبي بوكرين

في سياق وطني يتسم بتعمق التناقضات الطبقية واحتداد الأزمة البنيوية للنظام القائم، تتفاقم أوضاع الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها جيش المعطلين، كأحد التعبيرات الصارخة عن فشل الخيارات الطبقية السائدة. إن استمرار تفشي البطالة في صفوف أزيد من مليون معطل ومعطلة ليس معطى عرضيًا، بل نتيجة حتمية لسياسات اقتصادية واجتماعية تابعة، تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة، وترهن البلاد لمصالح الرأسمال المحلي التبعي للدوائر المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، يواصل النظام القائم إعادة إنتاج أدوات هيمنته عبر واجهات شكلية، من قبيل ما يسمى بالاستحقاقات الانتخابية، التي لا تعدو أن تكون آلية لإعادة ترتيب نفس البنية الطبقية الحاكمة، وتكريس الاستبداد المقنع. ويأتي البرنامج المعلن عنه للفترة الممتدة من 2026 إلى 2034، كما أقره «المجلس الوزاري» ليؤكد الطبيعة الفوقية واللاديمقراطية لاتخاذ القرار، في تغييب تام لإرادة الجماهير، وتكريس لاحتكار السلطة والثروة، مما يعري الطابع الطبقي للدولة كأداة في يد القوى المسيطرة.

وعلى الصعيد الدولي، تتمظهر هذه الأوضاع في سياق أزمة عامة للنظام الرأسمالي الإمبريالي، الذي لم يعد قادرًا على تجاوز تناقضاته إلا عبر تصعيد العدوان والحروب ونهب خيرات الشعوب. وتتجلى هذه الأزمة في اشتداد الهجمة الإمبريالية والصهيونية، واستمرار الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، وباقي شعوب المنطقة، في ظل صمت وتواطؤ المنتظم الدولي، بما يكشف الطبيعة العدوانية للنظام الإمبريالي العالمي.

وفي خضم هذه الشروط الموضوعية، انعقد المؤتمر الوطني السابع عشر للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يومي 11 و12 أبريل 2026، كمحطة نضالية لتجديد التأكيد على موقع قضية البطالة ضمن الصراع الطبقي الدائر، وكأرضية لإعادة بناء أدوات المواجهة والتنظيم وكاستمرار كذلك لمسار الممانعة والمقاومة لهذا الإطار الذي ظل لأزيد من ثلاث عقود عصيا على التدجين والتطويع. وقد جاء هذا المؤتمر تحت شعار: "نضال جماهيري ديمقراطي واع ومنظم من أجل الحق في الشغل والتنظيم"، تعبيرًا عن وعي متقدم بضرورة الارتباط بالجماهير وبناء ميزان قوى ميداني للذود عن مصالح شرائح كبيرة من المعطلين بالمغرب.

وقد تميزت أشغال المؤتمر بنقاش سياسي وتنظيمي عميق، تم خلاله الوقوف على طبيعة المرحلة ومهامها، ومناقشة التقريرين الأدبي والمالي والمصادقة عليهما، قبل فتح المجال لإفراز قيادة جديدة منبثقة من القواعد المناضلة. كما تم تسجيل مختلف أشكال القمع والتضييق التي يتعرض لها الإطار، من حرمانه من حقه القانوني في التنظيم، إلى إقصائه الممنهج من قنوات الحوار، في محاولة لعزل نضالاته وضرب امتدادها الجماهيري في تملص مكشوف من مسؤولية الدولة ومؤسساتها عن أزمة استفحلت حتى صارت معضلة مجتمعية.

وإذ يقف المؤتمر على هذه المعطيات، فإنه يؤكد أن قضية المعطلين ليست قضية فئوية معزولة، بل هي جزء لا يتجزأ من نضال الطبقة العاملة وعموم الكادحين ضد الاستغلال الرأسمالي والتبعية. وعليه، يدعو إلى تصعيد النضال الجماهيري، وتعزيز التنظيم القاعدي المستقل، وربط معركة المعطلين بمختلف معارك الجماهير الشعبية، في أفق بناء جبهة نضالية موحدة.

كما يؤكد المؤتمر أن انتزاع الحق في الشغل والتنظيم لن يتحقق إلا عبر النضال الميداني المستمر، وفرض ميزان قوى لصالح الجماهير، رافضا كل أوهام الإصلاح من داخل البنيات القائمة نظرا لفقدانها لكل مقومات التغيير. ويجدد استعداده لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة، إيمانا بأن الصراع الطبقي هو المحدد الأساسي للتغيير، وأن الحقوق تنتزع بالنضال والتنظيم، لا بالانتظار أو المساومة.

المجد للنضال الجماهيري
النصر للكادحين
عاشت نضالات الجمعية الوطنية

حدث الأسبوع

فاتح ماي..!، كيف عدت يا عيد؟

عزيز عقاوي

عيد؟! احتفالات؟! ذكرى؟! نقابات مواطنة؟! مقاولة مواطنة، الشركاء السياسيين (الباطرونا والعمال)!؟...، كلها مصطلحات متداولة، وأريد لها أن تتداول، حتى يفقد هذا اليوم هيبته العمالية بخلفياته الثورية....!

نعم خلفياته الثورية، وليس المطلبية والإصلاحية فقط لأن النظريات العلمية (الماركسية تحديدا)، برهنت بالتحليل المؤسس، بالمادية الجدلية،وبالمادية التاريخية (commune de Paris) نموذجا، وبقوانين الصراع الطبقي، أن خلاص العمال (منتجي الثروة) من قبضة الرأسماليين (الاستغلاليين) لن يتأتى إلا عبر ديكتاتورية البروليتاريا .

ديكتاتورية البروليتاريا، تعني هيمنة الطبقة العاملة وسيطرتها على وسائل الانتاج، وعلى أجهزة الدولة عبر المجالس العمالية المنتخبة أو المنتدبة. وفي لحظة سابقة عبر ممارسة العنف الثوري المشروع لتكسير أغلال الوحش الرأسمالي .

واقع عاملات وعمال سيكوم مكناس (أكثر من 500 عاملة وعامل تعرضوا للتشريد لما يناهز خمس سنوات،ودخلوا في اعتصام مفتوح في الشارع العام، يفترشون الارض ويلتحفون السماء، لأكثر من سنة على مرئ ومسمع القوانين والتشريعات والقضاء والنقابات والاعلام والمجتمع المدني وكل عابري السبيل...!

نعم واقع عاملات وعمال سيكوم مكناس وحده، دون الحديث عن واقع قد يكون يضاهيه مرارة في باقي مناطق الوطن، كفيل بجعل التنظيرات الماركسية تعلو ولا يعلى عليها في مجال كيفية انتزاع الحقوق وليس استجدائها !

ما نشاهده اليوم من «احتفالات» ومسيرات العناق، والتعارف وتبادل أرقام الهواتف... وما يسبقه من «ندوات» الحناء، والشاي، وكعب الغزال، على خلفية حوارات، واتفاقيات، وتوقيعات أسست مسبقا للسلم الطبقي، هي مجرد كرنفالات ترقص في الشوارع على جثمان الطبقة العاملة، بحضور ومباركة جلادي العمال...!

ها وقد وصلت الرأسمالية إلى اقصى مراحلها: الامبريالية، حسب التنظير اللينيني، فإن الطبقة العاملة عوض أن تبدو أشد شراسة وأكثر ثورية...، هاهي تفقد الكثير من مكتسباتها السابقة، وتركد الى ما قبل الثورة الصناعية، بمساعدة البيرويقراطيات النقابية وأحزابها الرجعية والمحافظة وعموم الاشتراكيين الديمقراطيين الذين تفرغوا لتقديم المساعدة والنصح للأحزاب الرجعية لتسيير شؤون البورجوازية عبر حكومات فاقدة لأي شرعية سياسية او شعبية .

لقد تحولت المركزيات النقابية إلى حارس للمعبد مهمتها تلجيم نضالات الطبقة العاملة، وتزييف وعيها،بل ومواجتها بالطرد والتشريد حفاظا على استقرار الباطرونا «المواطنة» ...

يجب حرق كل الاوراق، وإعادة العمل من الصفر بدء بطرد مندوبي الباطرونا لدى النقابات...!

فياعمال العالم ومضطهديه، اتحدوا ...